المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الإقتصادية والإجتماعيةعلى أصحاب العمل والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخري

تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية

مقدم إلى الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019

المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى: الجولان السورية والجنوب اللبناني

تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية

مقدم إلى الدورة "108" لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019

(جنيف – يونيو / حزيران 2019)

تـقـديـم

فى إطار المتابعة الدائمة للآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على أصحاب الأعمال والعُمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، نتشرف بتقديم هذا التقرير السنوي مترجما إلى اللغات الثلاث: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، بحيث يتم تعميمه على أطراف الإنتاج الثلاثة في مختلف الأقاليم في العالم، وممثلي منظمات المجتمع الدولي المشاركين في الدورة "108" لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019 (جنيف - يونيو/ حزيران 2019)، للتعريف بحقيقة ما يجرى من انتهاكات في حق عمال و شعوب الأراضي العربية المحتلة، على أمل أن تساعد هذه الوثيقة المهمة فى رفع درجة الوعي والمسؤولية لدى جميع الجهات الفاعلة على المستويات العربية والإقليمية والدولية للتحركات الجدية والسريعة لتقديم مزيد من الدعم وتحسين الأوضاع الراهنة، والمساهمة في تعزيز الفرص القائمة على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وقد أشار أحدث تقارير وزارة العمل فى دولة فلسطين حول "الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأصحاب الأعمال والعمال فى الأراضي المحتلة" إلى أن الاحتياجات التنموية والحقوق المشروعة لعمال وشعب فلسطين ، والمطالب الملحة في التمتع بالأمن والاستقرار، لم تشهد أية تطورات إيجابية أو بصيص أمل نحو استقرار هذه المناطق الواقعة تحت الاحتلال، بل يتضح العكس، علاوة على تزايد المُعاناة لهذا الشعب، فنجد تدهور وتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والظروف الإنسانية، ومستوى المعيشة، يزداد سوءًا، في ظل عدم تغيير سياسات، ومنهجية، وسلوك سلطات الاحتلال الإسرائيلي، المعتمدة على ممارسة شتى أنواع الاستغلال والانتهاكات في حق العُمال وأصحاب الأعمال والشعب الفلسطيني، والاستمرار في اتخاذ المزيد من الإجراءات والتدابير للسيطرة كاملا على الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لمزيد من سلب إرادة المفاوض الفلسطيني المطالب بحقوقه.

كما أشار التقرير إلى أن سلطات الاحتلال تدعم سياسات وبرامج وخطط التوسع في الاستيطان، من خلال احتكار الموارد، وتضييق الخناق على تنقل وحركة الأشخاص والموارد والأموال، وتدمير المنازل، ومصادرة الأراضي، وتهجير السكان، والقضاء على المقومات الأساسية لمؤسسات وكيان الشعب الفلسطيني، ومن ثم النيل من مقومات الانتماء لديهم وصمودهم.. ودائما تأتي الممارسات الإسرائيلية باستهداف الإنسان الفلسطيني سواء بالقتل أو الإصابات أو الاعتقالات، والاستمرار في إصدار المزيد من القوانين والقرارات التي ترسخ يهودية الدولة، مما ترتب عليه أن أصبح أصحاب الحقوق الأصلية غرباء وخارج النطاق.

ومن أبرز الانتهاكات الإسرائيلية :

- تجاهل إسرائيل النتائج والتوصيات الواردة في تقارير منظمتى العمل الدولية والعربية وغيرهما من المؤسسات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية.
- تهرب الجانب الإسرائيلي من الالتزام بالاتفاقيات والمعايير الدولية المتعلقة بالتشغيل والتعامل مع العمال الفلسطينيين.
- عدم قيام السلطات الإسرائيلية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل عبور العمال الفلسطينيين من خلال الحواجز الإسرائيلية، وذلك بالعمل على توسيعها وتسهيل الإجراءات فيها.
- تنكر السلطات الإسرائيلية من الالتزام بوضع آلية مشتركة مع وزارة العمل الفلسطينية بخصوص معايير منح تصاريح العمل وتوزيعها على العمال.
- رفض الجانب الإسرائيلي التعاون في تقديم المعلومات الحقيقية والدقيقة حول الحقوق المالية للعمال الفلسطينيين، والتعهد بتحويلها للجهات الفلسطينية المختصة.

وبذلك أصبحت سلطات الاحتلال في جانب والمجتمع الدولي في جانب آخر، ضاربة عرض الحائط بالقرارات والمواثيق الدولية التي ترسخ أسس الشرعية لحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، إلا أن هذه العصابات تعمل دائما على ترسيخ احتلالها للأراضي الفلسطينية من خلال سلسلة من السياسات والإجراءات المؤججة والمغلفة بترسانة من المعدات العسكرية المتنوعة وعشرات القوانين والقرارات العنصرية التي تهدف في مجملها إلى إفراغ الأراضي الفلسطينية وتهجير سكانها لإقامة المزيد من المستوطنات عليها، وذلك

للقضاء على أمل الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، حيث نجد أن الاستمرار في سياسة تهويد القدس، وتغيير طابعها العربي والإسلامي، وعزلها كليا عن محيطها؛ يأتي في أولويات حكومات الاحتلال المتعاقبة ، للوصول في النهاية إلى تدمير آفاق التنمية، وحصار الاقتصاد الفلسطيني، ورفع معدلات البطالة والفقر، والحد من مجالات الحركة للأفراد والبضائع، ومنع الاستثمار.

وعلى صعيد ما يحدث لمنطقة الجولان السورية المحتلة؛ فإن الوضع لم يتغير في شيء ولايزال العمال والشعب السوري في هذه المنطقة يعيشون أوضاعًا اقتصادية واجتماعية غير مواتية لأي تقدم وتطور وتنمية، علاوة على الظروف اللاإنسانية المأساوية بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وإخضاعهم لأسوأ أنواع الاستغلال والتمييز بينهم وبين العمال الإسرائيليين، وشتى أنواع الممارسات التعسفية، والسيطرة الكاملة على جميع القطاعات الاقتصادية لإجبار الشعب السوري، وبخاصة الشباب، على الهجرة ومغادرة أراضيهم، وما زاد الطين بلة القرار الأحادى من الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان المحتلة، وهو الأمر الذى نستنكره فى منظمة العمل العربية، كذلك لم يحظ بأى تأييد من أى منظمة إقليمية أو دولية أو أى دولة من دول العالم، كما شهد هذا القرار رفض القادة العرب له فى مؤتمر القمة العربية الأخير "تونس، مارس/ 2019".

ولا نجد الوضع يختلف كثيرا بالنسبة لعمال وشعب لبنان في منطقة الجنوب اللبناني المحتل، حيث إن تقرير وزارة العمل بالجمهورية اللبنانية حول "الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأصحاب الأعمال والعمال فى الأراضي المحتلة فى جنوب لبنان" أشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي لأراضى مزارع شبعا وتلال كفر شوبا يؤثر سلبا على استثمار هذه الأراضي، وبالتالي يؤثر على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال فى تلك المنطقة المحتلة، حيث يتأثر السكان بشكل مباشر بالاعتداءات الإسرائيلية والتهديدات الدائمة بالاجتياح، لأنها تعطل النمو وتؤثر على أصحاب الأعمال والعمال، كذلك وجود ما يزيد على مليوني قنبلة عنقودية محرمة دوليا وغيرها من القنابل المنتشرة على مساحات واسعة فى الجنوب، والتى تحصد سنويا عشرات الضحايا من المدنيين والمزارعين، وتعطل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، مما يؤثر سلبا على القطاع الزراعي فى المنطقة.

كما أشار التقرير إلى ارتفاع معدلات البطالة والتى تركزت أسبابها فيما يلى:

- الأوضاع الأمنية المتوترة فى تلك المنطقة.
- الطرد من العمل.
- إغلاق المؤسسات بسبب الظروف الاقتصادية المتردية.
- النزاع مع أصحاب الأعمال.
- ظروف العمل الصعبة وغير اللائقة.
- تدني مستوى الأجور.
- الأسباب الصحية والعائلية غير المستقرة.

كذلك فإن المنطقة لا يتوافر بها بنية تحتية ملائمة للعمل، والانقطاع شبه الدائم للمياه، انقطاع الكهرباء، وعدم وجود مستشفيات، وتدني مستوى الدراسة فى المدارس الرسمية، وعدم فرز الأراضي لتحديد ملكية العقارات الخاصة، وغياب التسويق للمنتجات الزراعية، خاصة زيت الزيتون..

كل هذه الأسباب المشار إليها، التى يعانيها أشقاؤنا من عُمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، تأتي في مقدمة اهتمامات المجموعة العربية، ومنظمة العمل العربية، حيث تبذل المنظمة دائما مساعيها المتواصلة للمساهمة في الدفاع عن المصالح العربية في المحافل الدولية في ضوء تعنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الغاشم في اتخاذ الإجراءات والممارسات التعسفية، وفرض الأمر الواقع للمزيد من المكاسب على حساب أصحاب الحقوق الأصليين، وذلك إلى أجل غير مسمى.

والله الموفق ،،،

فايز علي المطيري

المدير العام

القسم الأول

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في فلسطين عام 2018

المقدمة

لا تختلف السياسات الاحتلالية تجاه الشعب الفلسطيني وأرضه من عام لعام، بل تزداد تطرفا وإرهابا منظما تقوده مؤسسات دولة تدعي التميز والديمقراطية في المنطقة، فقد مثل هذا العام إرادة احتلالية مصممة على إنهاء أي أمل فى الحل السياسي في ظل دعم لا محدود من الإدارة الأمريكية، خاصة موقفها من القدس المحتلة، ونقل سفارتها إلى هناك، ووقف الدعم المالي، الذي شمل المؤسسات الصحية في القدس، والضغط المتواصل لوقف عمل الأونروا، ورغبتها في طرح مشروع تصفوي للقضية الفلسطينية تحت عنوان "صفقة القرن"، وهو ما أعاد المنطقة برمتها إلى خيارات مفتوحة، في ظل عجز متواصل للمجتمع الدولي عن إلزام إسرائيل باحترام قرارات الشرعية الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

لقد عززت سلطات الاحتلال وضاعفت إجراءات القتل المباشر للمواطنين الفلسطينيين، ووسعت نطاق مصادرة الأراضي وهدم المباني والمنشآت وإقامة المستوطنات والبؤر اليهودية، وفي الوقت ذاته خنقت الاقتصاد الفلسطيني من خلال مواصلة السيطرة على المعابر والحدود وحركة البضائع والأفراد، ومنع إقامة المنشآت، خاصة في المناطق (ج)، ومواصلة الحصار الظالم على قطاع غزة، وعزل القدس وتهويدها، وتقطيع المناطق الفلسطينية بالحواجز ونقاط التفتيش وجدران العزل، ومواصلة عمليات القرصنة وسرقة الأموال الفلسطينية، فلم يسلم شيء من الإجراءات الإسرائيلية، حتى الشجر والحيوانات، حيث تركت سياسات الاحتلال آثارها التدميرية على البيئة والصحة والعمل والتعليم والسياحة والاقتصاد، وفي الوقت ذاته تواصل قوات الاحتلال إعاقة عمل الحكومة الفلسطينية وفرض القيود على تقديم الخدمات للمواطنين، خاصة في القدس والمناطق المسماة (ج)، وأيضًا في قطاع غزة المحاصر.

الملخص التنفيذى

1. عدد المستعمرين الإسرائيليين في أراضي الضفة الغربية	652052 مستعمرا
2. عدد المستعمرات والبؤر الاستعمارية الإسرائيلية	299 مستعمرة وبؤرة
3. عدد البؤر الاستعمارية التي أقيمت في عام 2018	10 بؤر استعمارية
4. عدد المواقع الاستعمارية الخدماتية والصناعية	50 موقعا
5. عدد المواقع العسكرية في الأراضي الفلسطينية	93 موقعا
6. عدد الكليات العسكرية	40 كلية
7. عدد الحواجز الدائمة والمؤقتة (بوابات، حواجز عسكرية أو ترابية)	705حواجز وبوابات
8. عدد الشركات الإسرائيلية المتخصصة في نقل ملكيات الأراضي	614
9. عدد الشركات التي تم أنشاؤها في عام 2018	94
10.عدد المخططات التي جرى نقاشها خلال عام 2018	274
11.مساحة الأراضي الفلسطينية التي يزرعها المستعمرون اليهود	110 آلاف دونم
12.مساحة الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال عام 2018	508 دونمات
13.مجمل مساحة الأراضي الخاضعة لإجراءات استعمارية إسرائيلية	

(هذه المساحة لا تشمل الأراضي المخطط لعزلها بالجدار)

2642 كم2 تشكل 76.3% من أراضي (ج)

14.عدد المنشآت التي هدمتها سلطات الاحتلال عام 2018	538
15.عدد المواطنين المشردين نتيجة عمليات الهدم	1300
16.عدد إخطارات الهدم التي رصدتها الهيئة عام 2018	546
17.عدد المدارس المهددة بالهدم الكلي أو الجزئي	50 مدرسة
18.عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي جيش الاحتلال عام 2018	320
19.عدد اعتداءات المستعمرين الإسرائيليين خلال عام 2018	862
20.عدد المصابين على أيدي جيش الاحتلال الإسرائيلي عام 2018	31000
21.عدد المعتقلين الفلسطينيين منذ بداية العام	6489
22.عدد الأشجار التي اقتلعها الاحتلال أو تعرضت لاعتداءات المستعمرين	7122
23.منشآت مصادرة مقامة بأموال الدعم الخارجي	

يتناول هذا التقرير أهم انتهاكات الاحتلال والآثار التدميرية للمشروع الاستيطاني، وذلك على النحو التالي :

أولا- الاستهداف المباشر للإنسان الفلسطيني :

الإنسان الفلسطيني هو الهدف الأساسي بالنسبة لدولة الاحتلال، وعصابات المستوطنين تسعى لاقتلاعه من وطنه وتهجيره، حيث مارست في سبيل تحقيق هذا الهدف كل الوسائل، بما فيها العقاب الجماعي والقتل وإطلاق النار بهدف الجرح وإحداث الإعاقة، خاصة لجيل الشباب والأطفال، وفي الوقت ذاته تزج بالآلاف في سجونها النازية، فخلال هذا العام تم تسجيل التالي:

- **الشهداء :** قتلت قوات الاحتلال في فلسطين312 شهيدا، منهم50 شهيدا من الضفة الغربية، معظمهم تم إعدامهم بدم بارد على الحواجز ونقاط التفتيش، كما قتلت262 شهيدا في قطاع غزة، معظمهم في أثناء مشاركتهم في المسيرات السلمية، ومن بين الشهداء 57 من الأطفال و3سيدات، في ظل الاستمرار فى ممارسة الاحتلال العقاب الجماعي بحق جثامين الشهداء وذويهم واحتجازهم في مقابر الأرقام وثلاجات الموت، فمازالت تحتجز أكثر من 38 من جثامين الشهداء.
- **الإصابات والجرحى:** أصابت قوات الاحتلال نحو 31500 مواطن فلسطيني بالرصاص الحي والمعدني والغاز السام، منهم 26000 مواطن في قطاع غزة، ونحو 5519 مواطنا في الضفة الغربية والقدس، ولم تميز في ذلك بين النساء والأطفال، حيث تتعمد قوات الاحتلال إحداث إعاقات لدى المصابين.

- **الاعتقالات**: اعتقلت قوات الاحتلال نحو 6489 مواطنا، من بينهم 1063 طفلا و140من السيدات و38 من الصحفيين وزجت بهم في سجونها النازية، في الوقت الذي تواصل فيه اعتقال عشرات النساء والأطفال وتحرمهم من أبسط الحقوق الإنسانية، حيث بلغ عدد الأسرى في السجون النازية 6000 أسير، منهم 250 من الأطفال و54 من النساء.

ثانيا – هدم البيوت والمنشآت :

واصلت سلطات الاحتلال سياسة التطهير العرقي بحق المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقدس، من خلال سياسة هدم المنازل والبيوت والمنشآت التجارية والصناعية والزراعية والبنى التحتية، بهدف اقتلاع المواطنين من أراضيهم، فقد هدمت خلال هذا العام 538 بيتا ومنشأة، منها 157 بيتا و 381 منشأة بزيادة نسبتها 24 ٪ عن العام الماضي، وقد أدت عمليات الهدم إلى تشريد 1300 مواطن ومواطنة أصبحوا بلا مأوى، من بينهم 225 طفلا في مخالفة فاضحة لاتفاقية جنيف الرابعة، ومختلف القوانين والشرائع الدولية، كما تمت مصادرة 69 منشأة سكنية وزراعية وتجارية، حيث إن معظم هذه المنشآت مقام بأموال الدعم الدولي، وكانت النسبة الأكبر لعمليات الهدم في القدس، حيث بلغت 45٪، فقد هدمت 68 بيتا و178 منشأة وتركزت داخل أحياء مدينة القدس146 بيتا ومنشأة واستمر قرار هدم وترحيل تجمع الخان الأحمر شرق القدس، وهو ما يعني هدم 35 بيتا يقطنها 181 مواطنا ومدرسة يدرس فيها 170 طالبا من التجمعات البدوية، وفي حال تنفيذ مخطط هدم تجمع الخان الأحمر فإن سلطات الاحتلال تكون قد أحكمت السيطرة على المناطق الشرقية للقدس، مما يسهل أمامها عمليات تهويد المنطقة، وربط التجمعات والمستعمرات الإسرائيلية ببعضها تمهيدا لما تسميه القدس الكبرى.

وقد توزعت المنشآت المهدمة على النحو التالى: (أماكن مأهولة (98)، أماكن غير مأهولة (59)، منشآت رعاية (86)، مصادر رزق (123)، بنية تحتية (10)، حمامات (18)، أخرى (77).

والجداول توضح عمليات الهدم حسب المحافظة

المحافظة	مجموع عمليات الهدم	النسبة المئوية %
جنين	21	4.5
طولكرم	2	0.4
نابلس	9	1.9
سلفيت	7	1.5
رام الله	35	7.4
أريحا	37	7.9
القدس	215	45.6
بيت لحم	30	6.4
طوباس	34	7.2
الخليل	81	17.2
المجموع	471	100

- إخطارات الهدم:

بلغ مجموع إخطارات الهدم التي تم رصدها وتوثيقها من قبل هيئة مقاومة الجدار والاستيطان فى الفترة التي يغطيها التقرير 546 إخطارًا شملت (إخطارات هدم، وقف بناء، إعطاء فرصة إضافية للاعتراض على أوامر الهدم)، وقد تركز60٪ من هذه الإخطارات في محافظات الخليل، القدس، بيت لحم.

التوزيع النسبي لإخطارات الهدم حسب المحافظات خلال عام 2018 :

المحافظة	مجموع عمليات الهدم	النسبة المئوية %
جنين	6	1.1
طولكرم	5	0.9
نابلس	28	51
سلفيت	34	6.2
رام الله والبيرة	88	16.1
أريحا	28	5.1
القدس	95	17.4
بيت لحم	75	13.7
طوباس	8	1.5
الخليل	159	29.1
قلقيلية	20	3.7
المجموع	471	100

ثالثا - الاستيطان:

سياسة التوسع الاستيطاني تعتبر السياسة الأخطر التي تنتهجها سلطات الاحتلال تجاه الأرض الفلسطينية، حيث تشرع وتعزز تلك السياسة، من خلال عشرات القرارات الحكومية والقوانين التوسعية، التي تعطي الحق للمتطرفين من المستوطنين فى بناء البؤر الاستيطانية، وتوسيع المستوطنات القائمة، ومصادرة الأراضي المحاذية، وشق الطرق الاستيطانية... وكل ذلك لإفراغ الأرض من سكانها والدفع بهم نحو الهجرة أو الانتقال إلى مراكز المدن لتصبح كانتونات مغلقة تتحكم فيها عصابات الاحتلال، فقد بلغ عدد المستوطنات والبؤر الاستيطانية ما يزيد على 515 مستوطنة يسكنها نحو 850 ألف مستوطن مقامة على مساحة تزيد على 500 ألف دونم، ومؤخرا اعتبرت دولة الاحتلال القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لها ونقل السفارة بمثابة ضوء أخضر لزيادة المشاريع الاستيطانية، خاصة في القدس الكبرى، ورصدت حكومة الاحتلال مليارات الدولارات لمصلحة التوسع الاستيطاني سنويا، فخلال هذا العام صادقت سلطات الاحتلال على بناء مستوطنة جديدة جنوب مدينة نابلس تحمل اسم "عميحاي"، كما شرعنت 66 بؤرة استيطانية من أصل 250 بؤرة، وشقت طريقا استيطانيا إليها وصادقت على إنشاء حي استيطاني في تجمع (غوش عتصيون)، كما صادقت سلطات الاحتلال على بناء أكثر من 10298وحدة سكنية جديدة في مستعمرات الضفة الغربية، منها 2600 وحدة سكنية في القدس، وعرضت عشرات المخططات الاستيطانية لإجراءات التنفيذ بما فيها بناء المستوطنات وشق الطرق وإقامة البنى التحتية، وقد رصدت لشبكة الطرق فقط 230 مليون دولار هذا العام، وفي الوقت ذاته تقيم أكثر من 839 حاجزًا ونقطة تفتيش وبوابات إلكترونية تعزل التجمعات والمناطق الفلسطينية.. والجداول التالية تظهر سياسة حكومة الاحتلال في توسيع الاستيطان:

القوانين الإسرائيلية المصادق عليها عام 2018

1 - قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل (تعديل رقم 2). 20/4346/ف 1/1/2018 يقضى بأن أي تغيير سياسي يطول منطقة نفوذ بلدية القدس يحتاج إلى موافقة أغلبية ثلثي أعضاء الكنسيت.

2 - قانون يقضى بفرض صلاحيات مجلس التعليم العالي الإسرائيلى على الضفة المحتلة. 4824/20/ف 2018/2/13 يقضى بفرض صلاحيات مجلس التعليم العالي الإسرائيلي على المؤسسات الإسرائيلية في الضفة المحتلة، (جامعة آرئيل) ويعتبر هذا القانون واحدا من قوانين الضم الزاحف.

3 - قانون يجيز سحب الإقامة الدائمة من أهالي القدس والجولان، على خلفية تنفيذ عملية " إرهابية " أو نشاط سياسي. 20/4744/ف 2018/3/7 يجيز هذا القانون لوزير الداخلية الإسرائيلي سحب الإقامة الدائمة من مواطني الجولان والقدس في حال ثبوت قيامهم بتنفيذ نشاطات سياسية أو دعائية ضد إسرائيل.

4 - قانون مكافحة الإرهاب

(تعديل رقم 3)4826/20/ف 2018/3/7 ينص على فرض كفالات وغرامات مالية، على عائلات الشهداء، بغرض تنفيذ الشروط التي تفرض على الجنازة، أو عملية الدفن، كما يجيز احتجاز الجثمان إلى وقت غير محدود.

5 - تمديد القانون المؤقت لمنع لم شمل

العائلات العربية. - 2018/6/4 يمنع منح إقامة دائمة لأحد الزوجين من عائلة عربية إن كان من الضفة أو القطاع أو من دول وأصول عربية.

6 - قانون يهدف لمنع فلسطينيى الضفة من رفع الدعاوى أمام المحكمة العليا الإسرائيلية. 3861/20/ف 2018/7/16 يمنع هذا القانون المواطنين من أبناء الضفة الغربية من التوجه المباشر إلى المحكمة العليا بشكاوى أو التماسات ضد قرارات أصدرتها سلطات الاحتلال ضدهم، لا سيما المتعلقة بمصادرة أراضٍ وممتلكات.

7 - "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي 1989/20/ف 2018/7/19 إضافة إلى العنصرية في هذا القانون فإنه ينص على أن القدس "الكاملة الموحدة" هي عاصمة إسرائيل.

8 - قانون تعويض المتضررين اليهود مما يسمى العمليات "الإرهابية"

20/4266/ف 2018/12/12 يهدف هذا القانون إلى تعويض من أصيب من اليهود خلال عمليات نفذها فلسطينيون من أموال السلطة الفلسطينية.

9 - قانون الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والموقع الأثرية ومواقع الذكرى (تعديد رقم 17). 20/4135/ف2018/12/12 .

10 - قانون مصادرة مبالغ من أموال السلطة الفلسطينية بحجة دعم " الإرهاب". 20/4079/ف 2018/3/5 يقضي المشروع بخصم مبالغ مالية من مخصصات الضرائب الفلسطينية، بنفس قدر مخصصات الأسرى وعائلات الشهداء التي تدفعها الجهات الرسمية.

قوانين قيد التشريع

1 - قانون حكم الإعدام لمن يدان بالقتل على "خلفية إرهابية". 4638/20/ف 2018/11/14 ينص مشروع القانون على فرض حكم الإعدام غير القابل للاستئناف على من يدان من فلسطينيي الضفة الغربية المحتلة بالقتل "على خلفية إرهابية "، دون أن يشمل ذلك المستعمرين الإسرائيليين.

2 - قانون منح المستعمرات جزءا من ضريبة مسقفات المناطق الصناعية كما في إسرائيل. 4415/20/ف 2018/6/11 يعتبر هذا المشروع جزءا من عملية الضم الصامت كونه يسحب القانون الإسرائيلي على المستعمرات، بهدف منح المستعمرات قسما من ضريبة مسقفات المناطق الصناعية والتجارية المجاورة لها.

3 - مشروع قانون لوضع "أراضى الدولة" في الضفة الغربية تحت مسؤولية سلطة الاستيطان. 5361/20/ف 2018/11/5 وفقا لمشروع القانون فإن "أرضى الدولة" تشمل، إضافة للأراضي المسجلة باسم الخزينة الأردنية، الأراضي التي أعلنها الاحتلال أراضى دولة وأراضي الغائبين وأراضى صودرت لأغراض عسكرية وحولت للاستعمار اليهودي.

4 - مشروع قانون لمنع نشر صور نشاطات جنود الاحتلال 20/5377/ف 2018/6/20 يقضى بفرض عقوبة خمس سنوات، وقد تصل إلى 10 سنوات سجنا على كل من ينشر على شبكات التواصل الاجتماعي، أو في وسائل الإعلام شريطا مصورا، أو صوتيا، لجنود الجيش خلال أدائهم مهامهم.

5 - مشروع قانون يحظر زيارة الأسرى ممن احتجزت تنظيماتهم إسرائيليين. 20/4964/ف 2018/11/21 مشروع قانون يحظر زيارة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية الذين ينتمون لتنظيمات تحتجز جثثا أو جنودا إسرائيليين.

6 - مشروع قانون تسوية وشرعنة أماكن الرعي في الأراضي الفلسطينية لبناء منازل للمستعمرين عليها. 20/4099/ف 2018/11/19 وفقا لمشروع القانون ستتم مصادرة مناطق رعوية فلسطينية بذرائع مختلقة بهدف إقامة مبانٍ استثمارية عليها.

7 - مشروع قانون التسوية (2)20/5644/ف 2018/12/9 يقضى بوقف أي إجراءات ضد المستعمرات والبؤر الاستعمارية أو إخلاء وهدم وحدات فيها، وكذلك تقديم تسهيلات كبيرة لها في مجالات الضرائب المالية والعقارات.

8 - مشروع قانون طرد وإبعاد عائلات

فلسطينية نفذ أبناؤها هجمات أدت لمقتل وإصابة إسرائيليين. 3458/20/ف 19/12/2018 بموجب هذا القانون سيتم إبعاد عائلات المنفذين إلى قطاع غزة، وفي حالات أخرى سيتم إبعادهم من مناطق "ب " و "ج" و "أ".

9 - قانون شعبة الاستيطان 20/4920/ف 24/12/2018 يخول مشروع هذا القانون والجهة المسؤولة عن أملاك الغائبين من أراضٍ وعقارات تحويلها إلى صلاحيات شعبة الاستيطان لإدارتها واستخدامها فى أغراض الاستعمار.

مشاريع قوانين مقدمة للجنة التشريع الحكومية

1 - اقتراح قانون بفرض "السيادة الإسرائيلية" على منطقة غور الأردن في الضفة المحتلة. 20/4993/ف 2018/1/15 يقضى مشروع القانون بفرض "السيادة الإسرائيلية" على منطقة غور الأردن في الضفة المحتلة.

2 - اقتراح قانون يقضى بسيادة دولة إسرائيل على الضفة المحتلة. 5104/20/ف 2018/5/2 يقضى المشروع بفرض "السيادة الإسرائيلية"، على جميع مناطق (ج) وهو صياغة أخرى لمشروع القانون رقم 5105.

3 - اقتراح قانون بمنح كل عناصر الأمن الإسرائيلي حصانة لعدم محاكمتهم في حال ارتكبوا جرائم ضد الفلسطينيين 20/5178/ف 2018/2/26 يمنح المشروع حصانة مطلقة أمام المساءلة القضائية لكل الجنود والعاملين والمتطوعين، فى كل الوحدات الأمنية، في حال ارتكبوا جرائم ضد الفلسطينيين.

4 - اقتراح قانون لإلغاء قانون شراء الأراضي في الضفة. 20/5253/ف
2018/03/14 يقضى المشروع بإلغاء القانون الأردني الصادر في عام 1953، والنافذ فى الأراضي الفلسطينية الذي يمنع بيع الأراضي للأجانب عبر إصدار أمر عسكري بذلك.

5 - اقتراح قانون يسمح لكل شخص بشراء الأراضي في الضفة. 20/5270/ف
2018/3/14 مشروع قانون يسمح لأي شخص بشراء أرض في الضفة، والمقصود هنا هم المستعمرون، لأن الشراء حاليا يقتصر على الشركات والمؤسسات.

6 - اقتراح قانون بفرض "السيادة" على الغور وتجنيس الفلسطينيين فيه. 20/5350/ف 2018/4/30 مشروع قانون يقضى بفرض ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على منطقة غور الأردن، وشمال البحر الميت، على أن يتم منح الإقامة الدائمة للفلسطينيين "غير اليهود" بعد 5 سنوات لكل من لم يشارك في نشاطات المقاومة ضد الاحتلال.

7 - اقتراح قانون بفرض "عقوبة" مخففة على الجندي الذي يقتل فلسطينيا بشكل يخرق تعليمات الجيش. 5406/20/ف 2018/5/28 الهدف الحقيقي من هذا القانون هو منع تقديم هؤلاء الجنود لمحاكم جنائية، كما كان الحال مع الجندي أزاريا، بعد تعدد عمليات قتل الفلسطينيين على أيدي جنود بشكل يخرق التعليمات.

8 - اقتراح قانون منع الأذان في المساجد. 20/3590/ف 2018/6/19 يمنح شرطة الاحتلال صلاحية اقتحام المساجد ومصادرة مكبرات الصوت حال تم رفع الأذان من ساعات الليل إلى ساعات الفجر.

9 - مشروع قانون بفرض الغرامات على من يحدث ضجيجا في النطاق العام. 20/5500/ف 2018/6/19 جاء هذا المشروع لمنع المسحراتية في مدينة القدس المحتلة خلال شهر رمضان.

10 - اقتراح قانون يقدم تخفيضات على ضرائب الأراضي للمستعمرين في الضفة. 20/5555/ف 2018/7/9 يدعو المشروع إلى تخفيض ضرائب تمليك الأراضي، والعقارات الممنوحة للمستعمرين في الضفة.

- **قرارات الحكومة الإسرائيلية لعام 2018:**

مع أن قرارات الحكومة الإسرائيلية شكلت اندفاعة غير مسبوقة نحو المواقع العنصرية الاستعمارية التي كان ضحيتها الأولى الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر، سواء بالقرارات أو مشاريع القوانين التي تم اعتمادها، فإننا في هذا التقرير سنقصر اهتمامنا على القرارات العلنية التي صدرت عن هذه الحكومة في عام 2018 ومست بشكل مباشر واقع ومستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 في ظل المشروع الاستعماري الإسرائيلي، الذي تتبناه حكومة نيتانياهو وتعمل على تكريسه، وذلك على النحو التالى:

- بتاريخ 2018/2/4، اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (3515) لبناء مستعمرة جديدة على أرض فلسطينية بزعم أنها أراض بملكية إسرائيلية خاصة، وجرى تكليف وزير الجيش الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان بتسريع إنجاز المخططات التنظيمية المطلوبة لمباني المستعمرة الجديدة وبناها التحتية، بما يشمل تحديد الموقع الدقيق الذي سوف تقام عليه هذه المستعمرة وكل الأمور القضائية المتعلقة بعمليات البناء.

- بتاريخ 2018/2/11: اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (3542) القاضي بالمصادقة على إعادة تأهيل وتطوير "الحي اليهودي" في البلدة القديمة من القدس، وتفعيل "الحديقة الأثرية" التي أطلقوا عليها اسم (ديفيدسون)، عبر المصادقة على عقد الشراكة الخاص بتطوير "الحي اليهودي" وتشغيل "الحديقة الأثرية" وتنفيذ العقد الموقع مع جمعية "العاد" الاستعمارية بتاريخ 2017/8/31.

- بتاريخ 2018/2/25: اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (3598) لبناء مساكن ومبانٍ مؤقتة لمستعمري مستعمرة (نتيف هأبوت) ودعم مستعمريها وتعزيز الاستيطان الاستعماري في المجلس الإقليمي لمستعمرات (غوش عتصيون)، ووفقا لذلك سيتم إنشاء موقع استعمال مؤقت لهؤلاء المستعمرين بديلا عن موقعهم الحالي المقام على ارض تقع جنوب بيت لحم، على مقربة من مستعمرة "ألون شفوت"، وستحول وزارة المالية الإسرائيلية إلى وزارة الداخلية مبلغ 27 مليون شيكل لتنقل مباشرة إلى المجلس الإقليمي "غوش عتصيون".

• بتاريخ 2018/3/5: وعلى ضوء المداولات الخاصة باستئناف قرار وزارة الصحة ضد قرار اللجنة الوزارية للتخطيط والبناء والأراضي والإسكان بشأن مخطط هيكلي قطري للتعدين واستغلال المحاجر، اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (3627).. واللافت للنظر هنا، وهو ما يهمنا في هذا القرار، أنه يعكس موقف حكومة نيتانياهو من الوضع القانوني للأراضي المحتلة، التي تعاملت معها وكأنها جزء من إسرائيل، تقع ضمن ولاية الجهات التنظيمية الإسرائيلية وليس للجهات التابعة لسلطة الاحتلال.

• بتاريخ 2018/3/15: اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (3688) الذى يؤكد قرارا سابقا خاصا بتمويل الدفاع القضائي عن قيادات سياسية وأمنية عليا في حال اتخاذ إجراءات قضائية بحقهم في دول العالم المختلفة بتهمة ارتكابهم جرائم حرب.

• بتاريخ 2018/3/29: اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (3717) الخاص بتطوير وبناء أحياء استعمارية جديدة في مستعمره "موديعين عيليت"، حيث كلفت وزارة الداخلية الإسرائيلية بالتعاون مع مجلس المستعمرة المذكورة بالعمل على استصدار ترخيص لبناء (3500) وحدة استعمارية، وتضمن القرار تحويل مبلغ 30 مليون شيكل فى حال تم إصدار ترخيص البناء لـ (1500) وحدة منها، بينما سيحول مبلغ 60 مليون شيكل آخر عند إصدار ترخيص البناء للـ (2000) وحدة المتبقية، على أن تحول بقية الموازنات اللازمة لاحقا.

• بتاريخ 2018/4/15: اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار (3738) الذي يرسم خريطة المناطق ذات الأولويات الوطنية التي ستحظى بالدعم الحكومي، حيث تم تضمين هذه الخريطة غالبية المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

• بتاريخ 2018/4/15: اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (3739) الخاص بتمديد سريان اعلان المحيط الاجتماعي كمنطقة ذات أولوية وطنية. جدير بالذكر أن مصطلح "المحيط الاجتماعي" تم استحداثه ليوفر للحكومة الإسرائيلية هامشا وغطاء لتحويل الدعم والحوافز إلى المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية دون التسبب فى إثارة احتجاج الشرائح الفقيرة في المجتمع.

• بتاريخ 2018/4/15: اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (3742) لدعم مستعمرات البحر الميت من خلال تطويرها والبناء فيها، وتم تكليف وزارة السياحة الإسرائيلية

بالتعاون مع "الإدارة المدنية" بإعداد وتقديم مخططات تفصيلية تتضمن إصدار ترخيص بناء في مستعمرات البحر الميت، وتشمل مستعمرات المجلس الإقليمي "ميجلوت" بهدف دعم القطاع السياحي في هذه المستعمرات، وبناء المزيد من الفنادق السياحية إلى جانب دعم القطاعين الصناعي والاقتصادي، حيث إن كلفة هذا المشروع ستصل إلى مئات ملايين الشواكل، وستتضمن إزالة الألغام من المنطقة إلى جانب تخصيص (750) دونما لزراعة النخيل، بالإضافة إلى بناء شبكات جديدة من البنى التحتية وشق طرق جديدة وتأهيل طرق، وسينتهي العمل من التخطيط والترخيص والبناء فى 31/12/2020.

• استمرارًا لقرارات الحكومة الإسرائيلية السابقة رقم (4090) الذي اتخذته بتاريخ 2005/8/9 و 4651 بتاريخ 2012/5/20 و 2678 بتاريخ 2017/5/28، فقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (3788) الخاص بدعم ما تسميها "منطقة الحوض المقدس" في البلدة القديمة من القدس، حيث تقررت المصادقة على خطة خمسية إضافية تنفذ خلال السنوات من 2024/2019.

• بتاريخ 2018/5/13: اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (3789) لإعداد خطة وطنية بهدف كشف المواقع الأثرية في القدس القديمة وتعزيز مكانة القدس كموقع دولي مهم للديانات والتراث والسياحة، وقد خصصت الحكومة الإسرائيلية مبلغ (47) مليون شيكل لسلطة الآثار لتحقيق هذه الغاية خلال عامي 2018 -2019.

• بتاريخ 2018/5/13 : اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (3791) الخاص بدفع مشروع التليفريك السياحي في محيط القدس القديمة، وذلك تماشيا مع سياسة وزارة السياحة الإسرائيلية لدفع وتطوير السياحة، ولدعم وتعزيز القدس كهدف سياحي عالمي مركزي، وقد كلفت وزارة السياحة الإسرائيلية بمواصلة التخطيط وإنشاء مشروع التليفريك السياحي في محيط القدس القديمة في الممر الواصل بين مجمع المحطة الأولى وباب المغارة بكلفة إجمالية تصل إلى (200 مليون شيكل) خلال عامي 2019/2018.

• بتاريخ 2018/7/27: اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (4074) لدعم مجموعات المتطوعين العاملين في المستعمرات الريفية ويقومون بنشاطات زراعية في المناطق

المصنفة كمناطق أولويات وطنية، وتقديم دعم خلال السنوات من 2022/2019 عبر تحويل مبلغ بقيمة 16.5 مليون شيكل لوزارة الزراعة عن سنة 2019، بالإضافة لتحويل مبلغ 13.2 مليون شيكل كل سنة حتى سنة 2022.

• بتاريخ 2018/8/12: اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (4109) لدعم مستعمرة "كريات أربع" والبؤر الاستعمارية في مدينة الخليل عدلت فيه قرارها رقم (1652) الصادر بتاريخ 2016/7/10: وتضمن التعديل إصدار تعليمات لمدير المناطق الصناعية في وزارة الاقتصاد والصناعة بتخصيص مبلغ 10 ملايين شيكل خلال العام الحالي 2018 لتوسعة المنطقة الصناعية في "كريات أربع" من خلال زيادة مساحتها بنحو (100) دونم.

• بتاريخ 2018/8/16: اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (4115) القاضي بتمديد سريان قرار الحكومة رقم (1527) الخاص بمنح تسهيلات للمناطق ذات الأفضليات الوطنية في مجال البناء والإسكان الصادر بتاريخ 2016/6/13 حتى تاريخ 2018/11/30 أو لحين صدور قرار حكومي جديد يتعلق بذات الموضع.

• بتاريخ 2018/9/5: اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (4149) كرد على اعتراف لجنة التراث التابعة لليونيسكو بمدينة الخليل كموقع تراثي عالمي مسجل باسم فلسطين، فبعد انسحاب إسرائيل من منظمة اليونيسكو ووقف تحويل الأموال التي تقدم من جانبها مقابل عضويتها فيها والبالغة (3.5 مليون شيكل)، جاء هذا القرار لتحويل تلك الأموال إلى التراث اليهودي في الخليل وكريات أربع، وبهدف زيادة وعي الإسرائيليين بالصلة التاريخية التي تربط بين الشعب اليهودي ومدينة الخليل، على أن يتم تمويل تنفيذ هذا القرار لاحقا من موازنات (وزارة القدس والغوث).

• بتاريخ2018/9/20: وبهدف تكريس تهويد مدينة القدس واعتبارها عاصمة لإسرائيل، اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (4170) لاعتماد جملة من الفعاليات للإعراب عن التقدير لإجراءات التهويد في القدس تحت عنوان (مستمرون في الوصول إلى القدس) سيتم تمويلها من خلال الوزارات الحكومية الإسرائيلية المختلفة.

• بتاريخ 2018/10/14 اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (4189) الخاص بتمويل بناء (32) وحدة استعمارية (حي استعماري جديد يحمل اسم "حزقياه") في البلدة القديمة

لمدينة الخليل على أن تسهم الوزارات الإسرائيلية في تمويل المشروع كما يلي: وزارة التربية والتعليم (3) ملايين شيكل، وزارة الأمن (2.8) مليون شيكل، وزارة المالية (2.8) مليون شيكل، وزارة الإسكان (2) مليون شيكل، وزارة السياحة (2) مليون شيكل، وزارة الزراعة (1.5) مليون شيكل، وزارة العلوم والتكنولوجيا مليون شيكل.

رابعا - مصادرة الأراضي وتجريفها وتدمير الممتلكات :

لم تتوقف سلطات الاحتلال وعصابات المستوطنين عن استهداف الأرض الفلسطينية بالمصادرة والإغراق، وتدمير المنشآت والمباني والمشاريع الزراعية وحظائر الحيوانات، واقتلاع الأشجار، وتدمير وتخريب المزروعات، ومصادرة مصادر المياه، فقد صادرت سلطات الاحتلال وعصابات المستوطنين نحو 40000 دونم من أراضي المواطنين في الضفة الغربية ، وجرفت مئات الدونمات من الأراضي الزراعية التى نتج عنها اقتلاع 7600 شجرة مثمرة وتخريب نحو 1000 دونم مزروعة في الأغوار وقتلت وسرقت أكثر من 200 رأس من الماشية، ودمرت 402 سيارة، وأحرقت بيوتا ومساجد، وقامت بعشرات عمليات الرشق بالحجارة للمواطنين على الطرقات الاستيطانية، كما خربت آبار وصهاريج مياه، وأتلفت شبكات الري والبيوت البلاستيكية في أكثر من موقع في الضفة الغربية ودمرت لأكثر من مرة أكثر من 10 مدارس من مدارس التحدي التي تقدم الخدمة لمئات الطلبة في المناطق المهددة والتجمعات البدوية.

وقد رصدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ما يزيد على 862 اعتداء للمستعمرين خلال العام المنصرم ليشهد بذلك ارتفاعا ملحوظا في وتيرة الاعتداءات مقارنة بالعام الماضي، والتي أضحت أكثر عنفا وتطرفا من أي وقت مضى، لاسيما في ظل الرعاية الكاملة لهذه الاعتداءات من قبل سلطات الاحتلال، في تبادل واضح للأدوار بين عصابات المستعمرين وقوات الاحتلال، الأمر الذي يدلل على وجود سياسة ممنهجة لتضييق الخناق على الفلسطينيين، إذ يأتي تشكيل ميليشيات وعصابات للمستعمرين أمثال " شبيبة التلال"، و "تمرد"، و " تدفيع الثمن" كدليل واضح على منهجية إجراءات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، وقد تركزت هذه الاعتداءات بشكل مكثف في محافظات القدس، ونابلس، والخليل، التى شهدت ما يزيد على 73٪ من مجمل اعتداءات المستعمرين.

الاعتداءات الإسرائيلية

• الاعتداءات الجسدية:

استشهد خلال العام المنصرم مواطنان فلسطينيان هما (عائشة الربي 47عاما) الأم لثمانية أبناء جراء تعرضها لرشق الأحجار من قبل المستعمرين بالقرب من حاجز زعترة، والشهيد المسن (محمد هبيشان 85 عاما) بعد أن دهسته مركبتان تابعتان لمستعمرين على الشارع الالتفافي قرب مضارب البدو بعين سامية شمال شرق رام اللّه، كما أصيب (125) مواطنًا فلسطينيًا نتيجة الاعتداء عليهم من قبل المستعمرين سواء بالضرب أو رمى الأحجار أو الدهس أو إطلاق النار.

• الاعتداء على الممتلكات الفلسطينية:

الاعتداء على الأراضي: ويشمل (الاستيلاء على الأراضي، تجريف الأراضي، إقامة بؤر استعمارية، أو نصب منشآت...)، حيث أهملت مناطق زراعية، وتضررت بشكل كبير بسبب منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وحرثها والاعتناء بها، بالإضافة إلى عمليات تجريف الأراضي من قبل المستعمرين، كما حدث في قرية أم صفا قرب مستعمرة عطيرت، حيث تم تجريف 500 دونم من أراضي المواطنين الزراعية، ومحاولة الاستيلاء عليها، وتوسيع المستعمرة، كما تندرج تحت هذا الإطار ظاهرة "البؤر الاستعمارية" التي توسع مجال المستعمرات وتضاعف مساحة الأراضي المنهوبة، والتي تجلت بوضع كرفانات وإقامة خيام للمستعمرين، حيث شهد العام المنصرم إقامة 17 كرفانا.

جدول يوضح توزيع اعتداءات المستعمرين حسب نوع الاعتداء:

الاعتداء على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة		مجموع الاعتداءات	
الاعتداء على الأشخاص		مجموع الاعتداءات	
إعطاب إطارات السيارات وكتابة شعارات عنصرية	46	الضرب	69
قطع وحريق الأشجار	78	إطلاق النار	15
إضرام النار	26	دهس	23
رشق الأحجار	166		
اقتحام وإغلاق طرق	95	الشهداء	2
نصب كرفانات	18	مجموع الإصابات	125
أخرى	38	الاعتداء على الأماكن الدينية	288

- اقتلاع وتجريف الأشجار والمزروعات، حيث بلغ إجمالى الاعتداءات على الأشجار والمزروعات (78) اعتداء.

- اقتلاع وإلحاق الضرر بـ (7000) شجرة زيتون وكرمة، وقد تركزت الاعتداءات في تجمعات بئن، حوار، قروت، الجبعة، حلحول، ترمسعيا، بيت أسكاريا، عرابة، الخضر.

- الاعتداء على المنازل، وتمثل فى اقتحام بلدات ومنازل المواطنين والاعتداء عليها بتكسير النوافذ وإلحاق أضرار مادية بها، كما وصلت إلى طرد ساكنيها في بعض الأحيان، وقد تركز معظمها في البلدة القديمة بالخليل.

- الاعتداء على المركبات، حيث تم إعطاب إطارات ما يزيد على (325) سيارة وكتابة شعارات عنصرية معادية للعرب عليها خلال (46) اعتداء، كما تم تكسير زجاج (45) سيارة أخرى نتيجة رمي الحجارة على مفارق الطرق.

- تنفيذ ما يزيد على 86 اقتحاما للقرى والبلدات الفلسطينية وإغلاق مفارق الطرق والقيام بأعمال استفزازية للمواطنين الفلسطينيين، وقد تركزت الاعتداءات في قرى عوريف، بئن، دير الحطب، مادما، كفر قدوم، الساوية، حوارة، النبي صالح، والبلدة القديمة في الخليل.

• الاعتداء على الأماكن الدينية، فقد بلغ عدد الاقتحامات التي نفذها المستعمرون لساحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال 288 اقتحاما، شارك فيها أكثر من 29800 مستعمر بزيادة مقدارها 17٪ في عدد المقتحمين مقارنة بالعام السابق، وقد شارك فى الاقتحامات وزراء وأعضاء كنيست بعد سماح رئيس الوزراء الإسرائيلي لأعضاء الكنيست "بزيارة" الأقصى بانتظام مرة كل ثلاثة أشهر.

وبلغ طول جدار الضم والتوسع الذي يحيط بالمدينة المقدسة 93 كيلو مترًا ، في حين بقيت 46 كيلو مترًا كامتداد لم يكتمل بعد ضمن المخطط له، بحيث أصبح الجدار يعزل أكثر من 84 كيلو مترًا ليبقى أكثر من 68 كيلو مترًا كأجزاء مخطط لعزلها في المستقبل أيضا، في حين بلغ عدد المستعمرات الإسرائيلية داخل حدود البلدية 12مستعمرة إلى جانب 10 من البؤر الاستعمارية والأحياء اليهودية.

كما بلغ عدد المستعمرين الإسرائيليين في القدس ما مجموعه 220 ألف مستعمر موزعين على 14 مستعمرة إسرائيلية تحيط بالمدينة (بالإضافة إلى منطقة عطاروت الصناعية ومطار القدس)، وعلاوة على ذلك فإن نحو 3500 مستعمر يعيشون في الحي اليهودي الموسع في المدينة، بالإضافة إلى أن هناك نحو 430 مستعمرًا يعيشون في 86 منشأة استعمارية تتمدد في الأحياء الفلسطينية من المدينة القديمة، وهناك أكثر من 1100 مستعمر موجودين بشكل غير شرعي في 250 منشأة استعمارية في أحياء فلسطينية متفرعة في القدس المحتلة (خارج حدود المدينة).

وإلى جانب ذلك كله، هدمت سلطات الاحتلال، منذ مطلع عام 2018 وحتى كتابة هذا التقرير، ما مجموعه 210 مبانٍ ومنشآت، مما أدى إلى تهجير أكثر من 217 شخصا، بينهم أكثر من 110 أطفال، وبلغ عدد المبانى المدمرة 69 منزلا (منها 41 منزلا مسكونا) متسببة فى تهجير ما مجموعه 197 شخصا منهم 97 طفلا، وتضرر إثر ذلك1250 شخصًا بشكل غير مباشر.

وفي إطار تضييقها المتواصل على حياة الفلسطينيين في المدينة، أقرت لجنة التشريع الوزارية الإسرائيلية دعم مشروع قانون يسمح بسحب إقامات الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس، ومصادقة الكنيست بالقراءة الثالثة على قانون "القدس الموحدة"

الذي يحظر بموجبه نقل أجزاء من مدينة القدس المحتلة فى أي تسوية مستقبلية إلا بموافقة ثلثي أعضاء الكنيست.

كما سحبت سلطات الاحتلال الإقامة من والدة أحد الشهداء، وهي السياسة التي جرى استخدامها من قبل إسرائيل أكثر من 14582 مرة ما بين عامى 1967 و 2018، وهي سياسة غير شرعية بموجب القانون الدولي، بحيث إن السحب العقابي للإقامة الذي يستهدف الفلسطينيين يمثل أكثر السياسات الحالية الهادفة إلى ترحيل فلسطينيي القدس الشرقية قسريا.

ناهيك عن إبعاد إسرائيل 108 فلسطينيين عن المسجد الأقصى ومدينة القدس، وفرض الحبس المنزلي على بعضهم، وقرار وزير داخلية الاحتلال آرييه درعي سحب هويات نواب القدس الثلاثة ووزيرها الأسبق خالد أبوعرفة، بحجة "عدم الولاء لإسرائيل"، واعتقال محافظ القدس أكثر من مرة ووضعه تحت الإقامة الجبرية ومنعه من الوصول إلى مدن الضفة الغربية.. وقال مدير المسجد الأقصى إن نحو28 ألف مستعمر اقتحموا المسجد الأقصى خلال العام الحالى، وفقا لإحصائية أولية، مقارنة بـ 26 ألفا في العام الماضي، كما سجلت سلطات الاحتلال اعتداءات جسيمة أخرى ضد المسجد، بما فيها إغلاقه مرتين بشكل كامل أمام المصلين.

ولم تتوقف الإجراءات الإسرائيلية عند حدود التضييق على حياة الفلسطينيين بالاعتقال وهدم ممتلكاتهم ومحاربتهم في أبسط حقوقهم، بل تواصل سعيها من أجل تغيير هوية المدينة المقدسة وتهويدها كاملة من خلال مواصلة خلخلة الأبنية الإسلامية الموجودة في المدينة عبر عمليات الحفر التي تجريها في منطقة القصير الأموية، أسفل الجزء الشمالي من مبنى المتحف الإسلامي، وتحديدا أسفل القسم الشمالي من المتحف، في حين أكد مختصون بعد اختبارات أجروها في المنطقة المقابلة لمكان الحفريات فوق الأرض اختفاء المياه التي ألقيت في مناطق مختلفة من حديقة المتحف؛ مما يؤكد وجود فراغات في باطن الأرض نتيجة الحفريات، وقالت دائرة الأوقاف الإسلامية إن التركيز على هذه المنطقة يأتي بسبب مخطط الاحتلال ربط الأنفاق والحفريات في هذه المنطقة ومحيطها ببعضها، لاسيما حفريات القصور الأموية الغربية والزاوية الجنوبية الغربية من المسجد الأقصى وشبكة أنفاق الحائط الغربي وأنفاق سلوان في سياق

مشروع ربط حفريات منطقة البراق، بينما تترافق هذه الأنشطة مع أنشطة مشبوهة أخرى للاحتلال، من خلال تصويرها يوميا، في حين تشهد بلدة سلوان حفريات عديدة تقوم بها ما تسمى "سلطة الآثار" في دولة الاحتلال بتعاون وشراكة في التمويل مع جمعيات استعمارية، يأتى في مقدمتها جمعية "العاد"، كما تقوم دولة الاحتلال ومنذ سنوات ببناء مدينة تحت الأرض من خلال شبكة من الأنفاق تمتد حتى أسفل باحات المسجد الأقصى، وهو مشروع ضخم تسعى من خلاله إلى إيجاد ما يمكن وصفه بـ "مدينة سفلية" مليئة بـ "آثار مختارة" ليست فيها إشارة إلى أصحاب الأرض الحقيقيين، تمهيدا لفتحها أمام أفواج السياح لتمرير الروايات والأساطير الإسرائيلية.

كما اعتقلت سلطات الاحتلال منذ بداية العام نحو 1600 فلسطيني من القدس، ربعهم من الأطفال، بمن فيهم 30طفلا دون سن الرابعة عشرة، و55 سيدة، وقد جاءت الاعتقالات في هذا العام بوتيرة مرتفعة مثل الأعوام القليلة الماضية ورافقتها عمليات اعتداء وضرب وتنكيل، بالإضافة إلى الزيادة الواضحة في عمليات إبعاد مقدسيين عن مدينة القدس والمسجد الأقصى، بالإضافة إلى وجود 4 جثامين لشهداء فلسطينيين من مدينة القدس مازالت تحتجزها سلطات الاحتلال.

وقد وضعت جماعات استعمارية يدها على 6 منازل فلسطينية في البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة، وبلدة سلوان المجاورة، جنوب المسجد الأقصى.

ومازالت المدينة المقدسة ترزح تحت إجراءات قوة الاحتلال التي تسعى إلى إحكام السيطرة والتهجير القسري لتجمعاتها لمصلحة المستعمرين ضمن مخططات عنصرية، منها مخطط E1 الذي مازالت إسرائيل تهدف من خلاله إلى إغلاق منطقة القدس بشكل كامل أمام الفلسطينيين، وإقامة تواصل جغرافي بين مستعمرات ما يسمى "حزام القدس" الذى يعتبر أخطرها نظرا لسعيه إلى تحقيق أحلام الاحتلال بإقامة "القدس الكبرى"، وإلى إحداث فصل حقيقي بين وسط الضفة وشمالها من جهة، وجنوبها من جهة ثانية، باعتبار هذا المخطط بمثابة حلقة الوصل الأخيرة بين شمال الضفة ووسطها مع جنوبها، وبالتالي سيؤدي إلى منع نمو وتطور التجمعات الفلسطينية في مدينة القدس التي تعاني ضائقة كبيرة في توافر الأراضي للسكن والاحتياطى الإستراتيجي

لنموها باتجاه الشرق نحو مخطط (E1) المسيطر عليه من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وتتواصل المخططات الاستعمارية في القدس المحتلة من أجل إحكام السيطرة وتقطيع المدينة المقدسة وربط البؤرالاستعمارية ببعضها، وفي هذا السياق يمتد مسار القطار الخفيف الحالي، والمسمى "الخط الأحمر" في مرحلته الحالية والتالية نحو 14 كيلو مترا من مستوطنة "بسجات زئيف" شمال القدس المحتلة، والمقامة على أراضي بيت حنينا وشعفاط وحزما، إلى منطقة "جبل هرنسل"، ويقف هذا المسار في 23 محطة، منها 3 محطات هي "بيت حنينا، وشعفاط، والسهل"، تخترق وسط قرية شعفاط الفلسطينية.. وبطبيعة الحال، يوظف الإسرائيليون وجود هذه المحطات الثلاث بالقول إن هذا القطار لخدمة الجميع عربا ويهودا، وإنه مشروع "مدني حضاري"، لا شأن للسياسة فيه.. كما سيمتد "الخط الأخضر" على مسافة 22.4 كيلومتر، بواقع 37 محطة، من "جبل المشارف" شرقا، بالقرب من قصر المفتي الحاج أمين الحسيني سابقا، مرورًا بمستعمرة "جفعات رام"، وبذلك يربط بين حرمي "الجامعة العبرية" في المنطقتين، ومن ثم سيمتد نحو الجنوب، مرورًا بـ "بيت صفافا"، ونهاية بمستعمرة "جيلو"، الحلقة الاستيطانية الجنوبية حول القدس، ثم سيمتد ليشمل مده نحو الشمال أكثر إلى مستعمرة "نفيه يكوف"، وإلى الجنوب أكثر، وصولا إلى مستشفى "هداسا" في عين كارم.

هذا بالإضافة إلى عمل بلدية الاحتلال ووزارة المواصلات على إيداع المخطط لدى "لجنة البنى التحتية الوطنية" (الإسرائيلية) للمصادقة النهائية على مشروع تليفريك القدس الموقع من قبل المستعمرين، والمخطط منذ عدة سنوات، من خلال ما تسمى "سلطة تطوير القدس" أيضًا.. وبحسب المخطط، فإن "التليفريك" سينطلق من الحي الألماني ليمر عبر حي الطور - جبل الزيتون ومستعمرات القدس المحتلة، ويصل إلى البؤرة الاستيطانية الكبيرة "مركز الزائرين" الذي أقامته جمعية "إلعاد" الاستيطانية في حي وادي حلوة ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، ومن هناك يواصل طريقه إلى محطته الأخيرة في ساحة البراق (الجدار الغربي للمسجد الأقصى).

كما أشارت منظمة "عير عاميم" الإسرائيلية إلى أنه وفي عام 2018 صادقت الحكومة على مخططات لبناء 5820 وحدة استيطانية جديدة في المدينة ونشرت مناقصة لبناء 603 وحدات استيطانية إضافية، وطرحت شركة "موريا" الاستعمارية لتطوير القدس "مناقصة" لمصلحة مشروع شق "الشارع الأمريكي" الذي سيصادر نحو (1200) دونم من أراضي جبل المكبر، والشيخ سعد، والسواحرة الشرقية، بطول (11.5 كم)، وكشف النقاب عن خطة لإقامة "جسر سياحي للمشاة" يربط بين حي الثوري ومنطقة النبي داوود ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، وطرح ما يسمى "صندوق تراث حائط المبكى" عطاء للبدء فى تنفيذ المشروع اليهودي "بيت هاليباه"، الذي سيقام قرب ساحة البراق.

كما أقر الكينسيت الإسرائيلي مشروع قانون إسرائيلي جديدًا يتعلق بالضرائب على عقارات وملاك الكنائس في القدس الشرقية، وهو قانون يخترق الوضع الذي يحكم الكنائس المسيحية في فلسطين منذ قرون، وبموجب هذا القانون وجهت بلدية الاحتلال في القدس في 25 فبراير شباط 2018 رسائل إلى الكنائس طالبتها بدفع ما سميت ضريبة "الأرنونا" عن أملاكها، وهددت بحجز حساباتها البنكية ومصادرة أملاكها إذا لم يتم الدفع.. ويهدف الإجراء الإسرائيلي إلى الضغط على الكنائس التي تتبعها 130 مؤسسة تعليمية وطبية ومجتمعية في القدس لفرض واقع جديد عليها يندرج ضمن المخططات الرامية إلى تهجير المقدسيين باعتبار المدينة يهودية.

وصادق الكنيست الإسرائيلي مطلع آذار/ مارس 2018 أيضا بالقراءتين الثانية والثالثة للقانون الذي يخول وزير الداخلية الإسرائيلي سحب هويات المقدسيين بحجة "خرق الأمانة لدولة إسرائيل"، إذ جاء هذا القانون من أجل الالتفاف على قرار المحكمة العليا الإسرائيلية التي رفضت قرارات سابقة لوزير الداخلية بسحب الهويات من المقدسيين، مما دفع الائتلاف الحكومي إلى التعجيل بتشريع قانون جديد يسمح بما منعته المحكمة العليا.

كما صادقت لجنة الداخلية وجودة البيئة التابعة للكنيست بالقراءة الأولى على مشروع قانون، تدفع به جمعية "إلعاد" الاستعمارية، يتيح إقامة مبان سكنية استيطانية في سلوان في منطقة أعلن أنها "حديقة وطنية"، حيث تخطط سلطات الاحتلال لإقامة مبان

سكنية في داخل ما يطلق عليها الاحتلال "مدينة داوود" في سلوان، التي اعتبرت جزءا من "الحديقة الوطنية" التي تحيط بأسوار القدس المحتلة، والهدف من مشروع القانون هو إحياء مخطط بناء ضخم لجمعية "إلعاد"، تم التحفظ عليه في سنوات التسعينيات، وكان يهدف لبناء 200 وحدة سكنية في المكان.

الأحوال المعيشية:

سكان محافظة القدس، بحسب الإحصائيات الأخيرة، بلغ عددهم نحو 435 ألفا، غالبيتهم من فئة الشباب دون سن الـ "29" عاما، ووفق المعطيات التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي تشمل أغلب المناطق التي فصلها الجدار العازل عن مدينة القدس، يعيش في القدس 95 ألفا و152 أسرة، بمعدل مواليد بلغ 4.5 طفل خلال العام الفائت، في حين يفوق عدد الذكور عدد الإناث بنحو 14700 ذكر، في حين بلغت نسبة اللاجئين من محافظة القدس 25.1٪ من مجموع السكان.

وقد وصلت معدلات الكثافة السكانية في أوساط المقدسيين إلى مستوى عالٍ، حيث بلغت 1236 فردًا لكل كم2، مقارنة بالكثافة السكانية في الضفة الغربية التي لم تتجاوز في معدلها 512 فردًا لكل كم2، وهذا المستوى العالي مر بإجراءات أذرع الاحتلال التي تمارس سياسة استعمارية عنصرية ممنهجة لإفراغ المدينة المقدسة من سكانها الأصليين وإحلال مستعمرين يهود مكانهم.

هذا بالإضافة إلى أن الأحياء الفلسطينية ينقصها 2.557 صفا دراسيا، في حين يبنى سنويا ما مجموعه 37غرفة صيفية، في مقابل الحاجة الفعلية إلى بناء 70 غرفة صيفية في العام الواحد، في حين لا يتم أكثر من ثلث الطلاب 12 سنة تعليمية فقط، وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب 52٪ من سكان المدينة فقط موصولون بشبكة المياه بشكل منتظم وقانوني، بالإضافة إلى ذلك لا توفر بلدية القدس خدمة للأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية سوى ست عيادات لرعاية الأم والطفل رغم أنهم يشكلون نحو 40٪ من مجمل سكان المدينة وذلك مقارنة بـ27 عيادة تعمل في الأحياء اليهودية في المدينة؛ كذلك لا توفر البلدية سوى أربعة مكاتب ترفيه في الأحياء الفلسطينية مقابل 19 في الأحياء اليهودية، رغم أن 76٪ من سكان الأحياء الفلسطينية و-83.4٪من الأطفال في تلك الأحياء يعيشون تحت خط الفقر.. إلى ذلك فقد ارتفعت معدلات البطالة في صفوف

المقدسيين في العام الأخير بنسبة 1.5٪ لتصل إلى 19.9٪ من الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر، في حين أكدت مؤسسات حقوقية إسرائيلية في القدس أن موضوع النقص في الصفوف المدرسية للفلسطينيين في المدينة لا يتعلق بعجز فى الموازنة بل فيما أطلقت عليه تمييزا عنصريا تحت حجج واهية.

وفي سياق آخر، لا تتوقف معاناة المقدسيين من الإجراءات الاحتلالية المباشرة، بل تشير مجموعة من الدراسات الاجتماعية والتقارير إلى وجود أكثر من 15000 مدمن مخدرات في مدينة القدس وحدها، وأن جيش الاحتلال يسعى إلى دعم وتعزيز وجود تجار المخدرات في المدينة بغطاء واضح منه، وحماية تجار المخدرات من أي جهد شعبي لمنعهم من بيع المخدرات في الأحياء العربية.. وتقع أحياء شرق القدس ضمن نطاق المنطقة "ب" وفق الاتفاقيات التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الاحتلال، الأمر الذي يعطي صلاحيات واسعة لشرطة الاحتلال بالعمل في تلك المناطق في تقييد واضح لعمل الشرطة الفلسطينية فيها.

ويشجع الاحتلال حالة إغراق فئة الشباب المقدسي بالمخدرات من خلال مجموعة من السياسات التي ينتهجها عبر مجموعة من القوانين الغربية التي يقدم من خلالها، مثلا، مبلغا قيمته ($500) للمقدسي الأعزب و($1000) للمقدسي المتزوج في حال ثبوت تعاطيه المخدرات لفترة زمنية معينة، الأمر الذي يعده المقدسيون تشجيعا واضحا ودعما لانتشار المخدرات في صفوف الشباب المقدسي، وذلك تحت غطاء تقييم المساعدات الاجتماعية.

تهويد التعليم في مدينة القدس:

خلفية تاريخية :

مع احتلال القوات العسكرية الإسرائيلية الأراضي العربية في يونيو/ حزيران عام 1967، وقيام سلطة الاحتلال الإسرائيلي بإعادة ترسيم حدود بلدية القدس بشطريها: الغربي (المحتل عام 1948، والمطهر عرقيا من العرب)، والشرقي (المحتل في عام 1967)، جرى إلحاق جميع المدارس الإعدادية (من الصف الأول الابتدائي أو الأساسي وحتى الصف التاسع) الوقعة ضمن حدود الترسيم الجديدة للشطر الشرعي من مدينة القدس إلى وزارة المعارف الإسرائيلية، أما المدارس الثانوية (من الصف العاشر وحتى الصف الثاني

عشر) فتم إلحاقها ببلدية الاحتلال، في الوقت ذاته ألحقت بقية مدارس محافظة القدس بمديريات التعليم المحيطة بالمدينة (رام اللّه، وبيت لحم، وأريحا).

إن سلطات الاحتلال، ومن خلال وزارة المعارف الإسرائيلية والبلدية الإسرائيلية لشطري القدس، حاولت فرض المنهج الإسرائيلي على المدارس العربية في الشطر الشرعي من بداية العام الدراسي 1967 - 1968، لكن تمت مواجهتها بموقف حازم، سواء من الكادر التعليمي أو من الطلبة وأولياء الأمور، يدعو إلى رفض تعلم المنهج الأكاديمي الإسرائيلي والإصرار على تعلم المنهج المعمول به في بقية مدارس الضفة الغربية، والذي هو ذاته المنهج الأكاديمي الأردني، بل إنه وبمساعدة المملكة الأردنية الهاشمية جرى إنشاء مدارس جديدة بإشراف مدير التربية والتعليم في محافظة القدس ما قبل الاحتلال (المرحوم حسني الأشهب) عرفت بمدارس "حسني الأشهب" وطرحت نفسها كمدارس خاصة بديلة لمدارس وزارة المعارف الإسرائيلية ومدارس بلدية الاحتلال، وهو ما أجبر سلطات الاحتلال الإسرائيلي في النهاية على التراجع عن مشروع فرض المنهج الإسرائيلي على الطلبة المقدسيين.

استمر هذا الواقع حتى مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وبالتحديد حتى تموز/ يوليو عام 1980، حينما صادق البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" على القانون الأساسي الخاص بضم القدس واعتبارها عاصمة إسرائيل الأبدية، حينها لجأت سلطات الاحتلال إلى الإيعاز أو السماح بإنشاء ما عرف ولا يزال بـ "مدارس المقاولات" أو "مدارس الحياة"، وهي عبارة عن مدارس خاصة ذات بعد تجاري، أريد لها تحقيق مهمتين أساسيتين على المدى القصير، الأولى: سد النقص المتزايد في الصفوف المدرسية وإزاحة هذا الحمل عن كاهل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، والثانية: ضمان تبعية هذه المدارس لوزارة المعارف الإسرائيلية، ولتحقيق ذلك التزمت وزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية الاحتلال بصرف مبلغ مالي محدد للمشرفين على كل مدرسة عن كل طالب مقدسي يدرس في تلك المدرسة.

ومع اندلاع الانتفاضة الشعبية نهاية عام 1987، وما تبعها من فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن، برزت هناك إشكالية حقيقية طالت قطاع التعليم في مدينة القدس، وهى مخصصات التعليم، بحكم أن مخصصات التعليم، بما في ذلك رواتب

الكوادر التعليمية لسلسلة المدارس المعروفة بـ "مدارس حسني الأشهب"، كانت تصرف من خزينة المملكة الأردنية، وتوقف هذه المخصصات سيعمل على إيجاد حالة من الفراغ ستسمح للإسرائيلي بالسيطرة على هذه المدارس، وقد تم التغلب على هذه الإشكالية عبر اتفاق أردني - فلسطيني تم بموجبه إلحاق هذه المدارس بدائرة الأوقاف الإسلامية، كمظلة فقط، كون قطاع الأوقاف هو القطاع الوحيد في الضفة الغربية الذي استثنى من فك الارتباط، على أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية تحمل الأعباء المالية المرتبطة باستمرار عمل هذه المدارس، وهذه الخطوة هي ما أبقت على استمرار جوهر هذه المدارس كمؤسسات تعليمية وطنية مرجعيتها الفعلية اليوم وزارة التعليم العالي الفلسطينية.

معطيات حول قطاع التعليم في المدينة المقدسة:

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي السماح لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية بممارسة صلاحياتها الكاملة في المدينة المقدسة، كفرض منهجها التعليمي الموحد على جميع المدارس العربية في الشطر المحتل من المدينة أسوة ببقية مدارس الأراضي الفلسطينية، أو حتى بناء المدارس والصفوف التعليمية لسد النقص الحاد والمتزايد، وبالمقابل دفعت سلطات الاحتلال باتجاه إنشاء المزيد من مدارس (المقاولات).

يوجد بالقدس اليوم خمسة أنواع من المدارس وفقا للمرجعيات التي تشرف على هذه المدارس، وذلك على النحو التالي:

أولا- المدارس الحكومية (مدارس الأوقاف الإسلامية): وهذه المدارس كما أشرنا في البداية، تتخذ من مؤسسة الأوقاف مظلة لها ولكنها في الواقع تتبع وزارة التعليم والعالي الفلسطينية، وتخضع بشكل مباشر لإشراف الوزارة في جميع تفاصيل العملية التعليمية فيها، وقد كان عدد هذه المدارس عند فك الارتباط مع الأردن عام 1988 يصل

إلى 16 مدرسة، لكنها وصلت اليوم إلى 49 مدرسة تضم 652 صفا دراسيا. وعدد طلابها 12312 طالباً وطالبة تشكل 12٪ من مجموع طلبة القدس.

ثانيا- المدارس الخاصة: وهي مؤسسات تعليمية أهلية أو أجنبية غير حكومية مرخصة يدير فرد أو أفراد أو جمعيات فلسطينية أو أجنبية، عددها 83 مدرسة، تضم 1231 صفا دراسيا، ويتعلم فيها 30260 طالبا وطالبة يشكلون 34.4٪ من مجموع الطلبة.

ثالثا- المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا): وعددها 7 مدارس، وتضم 67 صفا دراسيا، وأعدادها في تناقص، ويقتصر التعليم فيها على المرحلة الأساسية، وهناك تنسيق بين هذه المدارس وزارة التربية والتعليم بغرض ترتيب استيعاب جريجيها في المدارس الحكومية.

رابعا- المدارس التي تشرف عليها وزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية الاحتلال بشكل مباشر: ويبلغ عددها 70 مدرسة، حيث توفر التعليم لعدد 39151 طالبا وطالبة يشكلون 44.5٪ من مجموع الطلبة المقدسيين .

خامسا- مدارس المقاولات: تعرف أيضا بمدارس الحياة، ومعلمو هذه المدارس يتلقون رواتبهم الشهرية من وزارة المعارف الإسرائيلية، وهذه المدارس غير معترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، ويبلغ عددها 19 مدرسة، تضم 5015 طالبا وطالبة يشكلون 5.7٪ من مجموع الطلبة، أما بشأن العلاقة بين وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (ممثلة بمدينتها في القدس) وبقية المدارس التي لا تتبع لها فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- العلاقة مع مدارس الأونروا هي امتداد لعلاقاتها مع جميع المدارس في محافظات الوطن.
- العلاقة مع المدارس التابعة لبلدية الاحتلال ووزارة المعارف تقتصر على توفير المنهج الأكاديمي وتوثيق علامات الطلبة وترتيب امتحان الثانوية العامة (الإنجاز).
- العلاقة مع المدارس الخاصة تعتمد على واقع المدرسة ذاتها، بعض هذه المدارس، خصوصاً العريقة منها، أو تلك التي تشرف عليها شخصيات أو

مؤسسات وطنية، فإن العلاقة معها تشكل امتدادا للعلاقة بين الوزارة وشبيهاتها في بقية محافظات الوطن، أما المدارس التي يتلقى معلموها رواتبهم من وزارة المعارف وتلتزم بتعليماتها، فالعلاقة معها شبيهة بالعلاقة مع المدارس التابعة لبلدية الاحتلال ووزارة المعارف.

الوضع الإنساني في قطاع غزة العام 2018:

يكاد لا يخلو أسبوع واحد من الأسابيع بقطاع غزة في عام 2018 دون مذبحة ترتكب بحق المدنيين العزل على الحدود الشرقية للقطاع، لا لشيء سوى أن هؤلاء خرجوا للمطالبة بمنع الحصار الواقع على القطاع منذ أكثر من أحد عشر عاما، حيث إن الرصاص الإسرائيلي الذي أُطلق صوب المدنيين لم يفرق بين كبار في السن ونساء حوامل وشبان وأطفال وعاملين في مجالات الصحة والإعلام، بل تظهر مشاهد وتقارير إعلامية إمعان جيش الاحتلال في إحداث إصابات مباشرة في صفوف المدنيين دون أن يحدث هؤلاء أي تهديد على حياة أي من جنود الاحتلال، لتكون السنة الماضية السنة الأكثر كلفة من حيث عدد الشهداء بعد عام 2014 الذي شهد حربا وحشية كاملة على القطاع.

فقد بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين في قطاع غزة 238 شهيدا بينهم 57 طفلاً وست سيدات فى مطلع عام 2018، في حين وصل عدد الجرحى إلى نحو 21 ألف إصابة مختلفة، منها 4300 طفل، و9501 سيدة، ولعل العدد الكبير من الشهداء هذا العام في قطاع غزة يعود إلى استهداف إسرائيل بالقوة المفرطة مسيرات العودة السلمية التي خرجت إلى حدود قطاع غزة المحاصر رفضا للإعلان الأمريكي لمدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال، وكانت مسيرة العودة التي خرجت في ذكرى النكبة الفلسطينية هي المناسبة الأكثر دموية، حيث سقط أكثر من 58 شهيدا وأصيب 2771 مواطنا لتضاف هذه المذبحة إلى سلسلة المذابح المرتكبة على يد قوة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية .

فقد تعرض قطاع غزة من العاشر من تشرين الثاني وعلى مدى أسبوع، لعدوان كبير، حيث شنت طائرات الاحتلال عشرات الغارات بعد أن اقتحمت قوات خاصة إسرائيلية مدينة غزة وانكشاف أمرها، وقد أسفر القصف عن استشهاد 8 فلسطينيين وتدمير عدد من

المبانى الكبيرة والمنازل ومواقع للمقاومة، بالإضافة إلى تدمير مقر فضائية الأقصى، بينما أكدت وزارة الأشغال العامة والإسكان أن التقديرات الأولية للعدوان "الإسرائيلي" بعد الزيارات الميدانية للمباني بلغت 80 وحدة سكنية هدما كليا، و50 وحدة سكنية أضرارًا جزئية بالغة، و750 أضرارًا جزئية طفيفة ومتوسطة وأن 80 ٪ من الأضرار تركزت في مدينة غزة .

وفي عام 2018 وقع 299 اعتداء في المناطق البحرية بقطاع غزة أتلفت خلالها ممتلكات ومعدات صيد، منها 270 حادثة إطلاق نار، واعتقل فيها 59 صيادا، من بينهم 4 أطفال، كما أدت إلى استشهاد 5 مواطنين، وإصابة 173، وإتلاف 6 قوارب صيد، وقطع شباك صيد تعود ملكيتها لصيادين فلسطينيين، كما تشير التقديرات إلى أن 99٪ من الصيادين يقبعون تحت خط الفقر المدقع وتمارس البحرية الإسرائيلية بحقهم عملية التدمير المبرمجة والممنهجة، في حين أن 11 عاما من الحصار البحري الخانق على الصيادين وتحديد مسافة الصيد بستة أميال بحربة قادت قطاع الصيادين إلى الدمار.

كما تمادت قوات الاحتلال في إحكام حصارها على القطاع للعام الحادي عشر على التوالي، وفرضت مزيدا من إجراءات الحصار على السكان، واستمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد، ولم يطرأ خلال العام تغيير هيكلي على إجراءات الحصار، حيث لم تمس التسهيلات المزعومة التي تعلنها سلطات الاحتلال جوهر القيود المفروضة على حرية الحركة للأفراد والبضائع.

أما على صعيد الأحوال المعيشية للسكان الفلسطينيين في القطاع، فقد شهد عام 2018 ارتفاعًا في معدلات البطالة في قطاع غزة، فقد وصل معدل البطالة إلى 53.7٪ مقارنة بالعام الفائت، حيث بلغت النسبة 46.6٪ في الفترة نفسها من العام الماضي، وتجاوز عدد المعطلين عن العمل ما يزيد على 283 ألف شخص، وعليه فإن معدلات البطالة في قطاع غزة تعتبر الأعلى عالميا، حيث ارتفعت معدلات البطالة بين فئة الشباب والخريجين في قطاع غزة لتتجاوز 50٪، وانخفض عدد العاملين في السوق المحلية ما بين الربعين الأول والثاني من عام 2018 في قطاع غزة بمقدار 19100 عامل، كما يشار إلى أن نحو 1.3 مليون شخص في غزة، أو 68٪ من السكان، يعانون انعدام الأمن الغذائي في عام 2018 مقارنة بـ 59 ٪ في عام 2014، عندما أجري مسح مماثل .

وقد وصلت معدلات الفقر في قطاع غزة إلى ما يزيد على نصف السكان، فقد بلغت 53.0٪، بما يعنى أن نسبة الفقر في الضفة الغربية نحو أربعة أضعاف، في حين وصلت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المدقع إلى 33.8٪، وهي نسبة تفوق مثيلتها في الضفة الغربية بنحو ستة أضعاف.

وفي السياق ذاته، فقد تجاوز عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من

الأونروا والمؤسسات الإغاثية الدولية أكثر من مليون شخص، بنسبة تصل إلى 60٪ من سكان قطاع غزة، حيث تجاوزت نسبة انعدام الأمن الغذائي 72٪ لدى الأسر في قطاع غزة.. هذا وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة 425.3 دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام 2018، حيث سجل انخفاضا بنسبة 8.9٪ مقارنة بالربع الثاني من عام 2017.

وعلى الرغم من مرور أكثر من أربعة أعوام على انتهاء عدوان صيف 2014، فإن قطاع غزة ما زال يعيش أسوأ مرحلة اقتصادية ومعيشية في التاريخ الحديث، ووفقا لبعض التقديرات فإن الخسائر المادية المباشرة وغير المباشرة للانقسام الفلسطيني وما تبعه من حصار وحروب، تجاوزت 15 مليار دولار، حيث مازالت مئات العائلات تعاني بسبب عدم إعادة إعمار أو اكتمال إعمار منازلها التي دمرت خلال العدوان الحربي الإسرائيلي عام 2014.. وتعيش هذه العائلات ظروفا معيشية قاسية، ودون مأوى ملائم للعام الرابع على التوالي، حيث تعاني هذه العائلات عدم قدرتها على تسديد إيجار الوحدات السكنية المؤقتة، وتردي أوضاعها المعيشية في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة التي يعانيها سكان قطاع غزة، كذلك، تعاني تلك العائلات عدم قدرتها على التأقلم في الوحدات سكنية المؤقتة، وعدم ملاءمة هذه المساكن وتدنى الخدمات الأساسية، وبخاصة أماكن التعليم أو العلاج بشكل ميسر، ووفقا لبيانات وزارة الأشغال العامة والإسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين، فإن نسبة ما تمت إعادة إعماره من الوحدات السكنية المتضررة جراء العدوان الحربي بلغت 59.8٪ بواقع 102272 وحدة سكنية من أصل 171 ألف وحدة سكنية.. ووفقا لنفس الإحصاءات، فإن نسبة ما تمت إعادة إعماره من الوحدات السكنية المتضررة بلغت 69.7٪ بواقع 7666 وحدة سكنية من أصل 11 ألف منزل.

على صعيد آخر، فإن التدهور على الصعيد البيئي في قطاع غزة تواصل للعام الثاني على التوالي نتيجة استمرار تدفق مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئيا إلى شواطئ بحر غزة، وتسربها كذلك إلى خزان المياه الجوفية، منذرة بخطورة ارتفاع وتيرة التلوث وتأثيراته على الصحة العامة، والنتائج المنشورة من قبل سلطة جودة البيئة تشير إلى أن نسبة التلوث بلغت 75٪ على امتداد شواطئ قطاع غزة، البالغ طولها 40 كيلومترًا، بحيث أصبح هذا المتنفس الوحيد للسباحة غير آمن وينطوي على خطورة كبيرة، مما دفع بسلطة جودة البيئة إلى تحذير المصطافين وحظر السباحة إلا في ثلاث مناطق محددة تفاديا للإصابة بالمضاعفات الصحية.. ويعتبر النقص الحاد والمتزايد في الطاقة الكهربائية من العوامل الرئيسية التي تقف خلف هذا التدهور البيئي، إذ وصلت ساعات قطع التيار إلى أكثر من 16 ساعة يوميا، مما أحدث شللا في جميع المرفق الحيوية، وطالت تأثيراته كل القطاعات بما فيها الخدماتية، مشيرا إلى نقص الوقود

اللازم لتشغيل ضخ مياه الصرف الصحي، فقد رصدت منظمة حقوقية في قطاع غزة وفاة (32) مواطنا من بينهم (25) طفلا، وسيدة واحدة، وأصيب (36) آخرون، من بينهم (20) طفلا، و(6) سيدات، خلال الفترة الممتدة من مطلع عام 2010م وحتى نهاية سبتمبر عام 2018م؛ نتيجة اشتعال الحرائق جراء الشمع أو انفجار المولدات الكهربائية المنزلية بفعل انقطاع التيار الكهربائي عن القطاع.

أما في مجال التعليم، فإن قطاع غزة يواجه تحديات كبيرة جراء النقص الكبير في أعداد المدارس والضغط الناتج عن استيعاب الزيادة الطبيعية في أعداد الطلبة المسجلين سنويا، حيث يبلغ عدد سكان قطاع غزة بحسب الإحصاءات الأخيرة نحو 1.94 مليون نسمة، مما يجعل قطاع غزة من أكثر المناطق فى الكثافة السكانية، بواقع 5324 فردا لكل كم مربع وتشير البيانات إلى تميز المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة بكونه مجتمعا فتيا، حيث بلغت نسبة الكثافة الصفية في المدارس الحكومية 37.6، بينما وصلت الكثافة الصفية في مدارس الأونروا إلى 39.9 طالب لكل صف، مما أجبر الجهات الإشرافية في القطاع على اعتماد نظام الفترتين لاحتواء الزيادات الطلابية والضغط على مرافق التعليم.

وتعاني المدارس في غزة اكتظاظا شديدًا، حيث إن نسبة 70٪ من مدارس الأونروا و63٪ من المدارس التي تديرها وزاره التربية والتعليم تعمل بنظام الفترتين.. وهذا يقلص عدد ساعات التدريس المتاحة في المواضيع الأساسية والتعلم التأسيسي، كما يفرز هذا الوضع صعوبات يواجهها الطلبة في التركيز على دروسهم ويزيد مستويات العنف في المدارس، بالإضافة إلى الغرف الصفية المكتظة، فإن الوقت المتاح لتعزيز التعلم، ودعم الطلبة الذين يعانون بطءاً في التعلم، وتنفيذ البرامج التعليمية العلاجية أو النشاطات اللامنهجية؛ يكون محدودا.

وعليه فإن التعليم في قطاع غزة يكاد يكون القطاع الأكثر انكشافاً أمام الحصار المفروض عليه منذ 11 عاما، فهناك ما يزيد على 450000 طالب ومعلم في المدارس الأساسية والثانوية والروضات يعتبرون "أشخاصا محتاجين"، كما أن نحو 50٪ من الطلبة (الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 عاما) لا يحققون إمكاناتهم التعليمية الكاملة، بمعنى أن الآثار النفسية التي خلفتها الأعمال القتالية أدت إلى تراجع النتائج المتوخاة من التعليم، وإلى صعوبات في القراءة والكتابة .

ووفقا لوزارة التربية والتعليم العالي، فإن هناك حاجة لتشييد 86 مدرسة جديدة، وإضافة 1081 غرفة صفية إلى المباني المدرسية القائمة بحلول عام 2021 من أجل إيجاد بيئة تعليمية آمنة وملائمة.. وقد أعلنت الوزارة في نهاية شهر نيسان/ إبريل 2018، أنها ستبني 100 مدرسة جديدة تابعة للسلطة الفلسطينية في غزة وستحسن نظام الروضات، الذي يقدم خدماته إلى 66150 طفلا في 683 روضة، وذلك لأنه في

هذه الآونة، لا ينتظم سوى 30٪ من صغار الأطفال من (3 - 6 أعوام) في الروضات المرخصة في غزة، مما يتسبب في إهمال الكثيرين في هذه المرحلة الحرجة من مراحل التعليم والتطوير الشامل.

وأخيرًا، في المجال العلاجي، فإن الإحصاءات الأخيرة تشير إلى أنه نتيجة النقص الشديد في عدد أسرة المستشفيات في قطاع غزة لم تعد المستشفيات قادرة على استيعاب الحالات الصحية بالطريقة الفعالة، إذ بلغت نسبة عدد المواطنين لكل سرير معدلا مرتفعا وصل إلى 1000 مواطن لكل سرير في المستشفيات العاملة في القطاع.. وفى المقابل عرقلت سلطات الاحتلال سفر 6401 مريض من المحولين للعلاج في مستشفيات القدس والضفة، وارتفعت وتيرة رفض طلبات المرضى بدعوى توافر العلاج في قطاع غزة.

وما زاد من كارثية الوضع في هذا المجال أن مستشفيات القطاع تعاني نفاد 44 صنفاً من الأدوية الأساسية لمرضى الأورام والدم من مخازن الوزارة، علما بأن قائمة الأصناف الصفرية توقف خدمة الأورام بشكل شبه تام، خاصة أن معظم أمراض الأورام والدم تحتاج لعدة أصناف لكي يتم تطبيقها على النحو السليم، وبالتالي فإن عدم توافر أي صنف يوقف تطبيق البروتوكول العلاجي، هذا بالإضافة إلى أن هناك 100 صنف دوائي غير متوافر من أصل 143 صنفا، بنسبة عجز بلغت 70٪، كما أن هناك 16 صنفا آخر مهددا بالنفاد خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

تهويد الأغوار والمناطق المسماة "ج" وداخل الجدار

تنفذ سلطات الاحتلال سياسة عزل وتهويد مناطق الأغوار وداخل الجدار العنصري الذي يقتطع نحو 10٪ من مساحة الضفة الغربية ويحتجز خلفه 350 ألف مواطن من خلال عشرات الإجراءات الهادفة إلى ملاحقة المواطنين ومصادرة أراضيهم والاعتداء على ممتلكاتهم وتدميرها، كما تواصل منع العمل وإقامة المشاريع في المناطق ج، التي تشكل أكثر من 60٪ من مساحة الضفة الغربية، وتقيم عشرات الحواجز ونقاط التفتيش لإعاقة ومنع الحركة والتواصل بين المناطق الفلسطينية، وهو ما يؤدي الى خسائر سنوية تقدر بمليارات الدولارات، حيث تعتبر هذه المناطق الأخصب وتتركز فيها الموارد الطبيعية ومصادر المياه، ولا يمكن إحداث تغيير تنموي دون الاستثمار في هذه المناطق، فسياسة منع البناء وإقامة البنى التحتية وحرمان المواطنين من الوصول إلى الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وسكن وصحة وتعليم، ومواصلة مصادرة الموارد، حيث تستخرج إسرائيل 80٪ من المصادر المائية، جعلتها تسيطر على الموارد الأخرى كالأرض والغاز الطبيعي والنفط والمعادن والمحاجر.. وغيرها، وفي الوقت ذاته تطلق العنان لغلاة المستوطنين لعمل ما يحلو لهم في هذه المناطق، موفرة لهم الدعم

العسكري والمالي والبنية التحتية لإقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية .
وجاء في تقرير للبنك الدولي أن القيمة الإجمالية للخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني جراء عدم إمكان الوصول إلى المناطق "ج" بنحو 3.4 مليار دولار أمريكي، وأن هناك قطاعات محددة يعتقد أنها الأكثر تأثرا جراء استمرار السيطرة الإسرائيلية على مناطق "ج" ، حيث تتضمن المناطق المصنفة "ج" غالبية الأراضي التي تعتبر ملائمة للإنتاج الزراعي في الضفة الغربية، بالإضافة إلى النسبة الأكبر من إجمالي الموارد المائية، وبالتالي، فإن إمكان النفاذ إلى المناطق المصنفة "ج" قد يسهم في تقديم ما قيمته 700 مليون دولار أمريكي إضافية سنويا، وهي قيمة مضافة للاقتصاد الفلسطيني، أي ما يعادل المساهمة بما نسبته 7٪ من إجمالي الناتج المحلي، كما أدت إجراءات الاحتلال ومستوطنيه إلى إغلاق نحو 15 ألف دونم في مناطق الأغوار وتهديد آلاف المزارعين بالطرد.

الانتهاكات بحق العمال الفلسطينيين

منذ استكمال إسرائيل مشروعها التوسعي الاحتلالي القائم على بناء دولتهم على أنقاض دولة الشعب الفلسطيني في عام 1967، فقد أمعنت إسرائيل في إجراءاتها الهادفة إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين عبر التضييق عليهم في جميع جوانب حياتهم، آملة فى دفعهم إلى ترك أراضيهم، فلم تفلح في ذلك، واستغلت الفلسطينيين وأغرتهم بالعمل لديها، فاتحة أمامهم فرصة للتخلص من العوائق الاقتصادية التي وضعتها في وقت سابق أمامهم، والتي تحد من قدرتهم على إعمار أرضهم، وهي بذلك من جانب دفعت السكان إلى إهمال أرضهم، ومن جانب آخر وفرت لاقتصادها أيدي عاملة رخيصة بلا أدنى حقوق.
وقد استمر المساس بأبسط الحقوق للعمال الفلسطينيين حتى عام 1970 حين صدر قرار عن الحكومة الإسرائيلية يقضي بمساواة العمالة الفلسطينية بنظيرتها الإسرائيلية من حيث الحقوق والواجبات، هذا القرار شكل بارقة أمل للعمال الفلسطينيين الذين ظنوا حينها أنه سيتم إنصافهم وإعطاؤهم حقوقهم أسوة بالعمال الإسرائيليين، إلا أن ذلك لم يحدث كما كان مرجوا، فصحيح أنه تم إعطاء العمال الفلسطينيين بعض الحقوق إلا أنه تم حرمانهم من حقوق أخرى متذرعين بعدد من الذرائع الواهية مثل أنهم غير مقيمين في إسرائيل وبالتالي لا يستحقون جميع الحقوق كتعويض البطالة مثلاً.
إن إسرائيل مازالت تشكل أحد أكبر المشغلين للعمالة الفلسطينية، إذ قدر عدد من الدراسات، التي أجراها بعض الجهات الفلسطينية ومؤسسات بحثية أجنبية وإسرائيلية، حجم العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية منذ عام 1970 وحتى نهاية عام

2018 بنحو أربعة ملايين عامل، هذا العدد الضخم مقارنة بعدد الفلسطينيين جاء نتيجة الممارسات الإسرائيلية من حيث استمرار سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، والموارد الطبيعية والحدود، مما أسهم سلباً في إضعاف الاقتصاد الفلسطيني واستمرار تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وقد استمرت الحال على ما هى عليه حتى بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 وتبنيها بعض المشروعات الهادفة إلى الحد من البطالة، إلا أن مساعيها تلك كانت تواجه دائما بالممارسات الإسرائيلية المقابلة التى تضعف من تأثير تلك الخطط، فقد بلغت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية مستويات قياسية وصلت وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى 31.7٪ في نهاية الربع الثالث من عام 2018 .

إن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق العمال الفلسطينيين اتخذت عدة أشكال تم توثيقها من خلال العديد من الدراسات وتقارير لجان تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العمل الدولية، غير أنه لم تتخذ أية إجراءات عملية في سبيل تخفيف المعاناة عن كاهل العامل الفلسطيني الذي لا يجد بدًا من العمل في سوق العمل الإسرائيلية نظراً لانعدام الفرص في سوق العمل الفلسطينية بتأثير واضح من الإجراءات التعسفية الإسرائيلية.. ويمكن حصرها في أربعة محاور رئيسية هي:

أولا- تصاريح العمل:

بلغ عدد التصاريح الممنوحة للعمال الفلسطينيين نحو 90 ألف تصريح عمل في نهاية عام 2018، في حين أن السلطات الإسرائيلية لم تجد أي حلول ناجعة لمشكلة نحو 60 ألف عامل فلسطيني يعملون في سوق العمل الإسرائيلية بشكل غير قانوني وغير رسمي، مما ينعكس سلبا على حقوق هؤلاء العمال.. وتأتي هذه المشكلة بسبب تفرد الجانب الإسرائيلي بعملية منح التصاريح معتمدا على المعايير غير العادلة وغير الموضوعية في عملية منح التصاريح للعمال الفلسطينيين والتي لا تنسجم مع المعايير الدولية، وتتعارض مع الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وبخاصة بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي يضع وزارة العمل الفلسطينية طرفا في عملية ترتيب أمور العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية، وننوه هنا إلى استمرار إسرائيل فى منع إصدار تصاريح عمل للعمال الفلسطينيين من قطاع غزة منذ عام 2007 وإلى الآن .

هذه الإجراءات الإسرائيلية تضع العمال الفلسطينيين تحت رحمة سماسرة التصاريح

الذين يبيعون التصاريح في السوق السوداء بمبالغ مالية كبيرة تتراوح بين (2500 و 3000) شيكل شهريا، ويتم ذلك بعلم وتجاهل واضح من قبل السلطات الإسرائيلية.

ثانيا- المعابر:

إن زيادة تصاريح العمل التي منحتها السلطات الإسرائيلية خلال العام الأخير لم تترافق مع أية تغييرات أو تحسينات أو توسعات على المعابر الإسرائيلية التي يمر منها العمال باتجاه أماكن عملهم، مما يسبب ازدحاما كبيرا على المعابر العاملة، فالأوضاع على المعابر مازالت غير ملائمة، ويتعرض العمال الفلسطينيون فيها لمعاملة مهينة ومذلة.. وتأتي هذه الإجراءات رغم التعهدات الإسرائيلية المتكررة للعديد من الجهات المحلية والدولية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل عبور الفلسطينيين ووصولهم إلى أماكن عملهم.

يضاف إلى هذه المشكلة، قرار منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في مناطق الضفة الغربية بالسماح للفلسطينيين ممن تزيد أعمارهم على 55 سنة بالمرور عبر الحواجز دون الحاجة إلى الحصول على تصاريح دخول، مما يعني إلغاء الحقوق الاجتماعية لهؤلاء العمال الذين يبلغون هذا العمر، إلا أن ذلك تسبب في مشكلة أخرى وهي اعتبار السلطات الإسرائيلية هؤلاء العمال عمالا غير شرعيين مما حرمهم من حقوقهم العمالية، وهنالك العديد من الأمثلة الموثقة لعمال فلسطينيين أصيبوا أو فقدوا حياتهم فى أثناء قيامهم بأعمالهم دون أن تعترف السلطات الإسرائيلية لهم بأية حقوق.

ثالثا- اشتراطات السلامة والصحة المهنية:

لوحظ خلال العام الأخير ارتفاع أعداد إصابات العمل والوفيات في صفوف العمال الفلسطينيين، خاصة في قطاع البناء، وقد بلغ عدد الإصابات خلال عام 2018 في صفوف العاملين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر (318) حادث عمل، بينما بلغ عدد الوفيات (25) عاملا، مما شكل ارتفاعا نسبته 40٪ عن العام المنصرم 2017، وذلك من مجموع الإصابات والوفيات.. وتأتي هذه النسب المرتفعة للإصابات في صفوف العمال الفلسطينيين نتيجة تجاهل السلطات الإسرائيلية هذا الموضوع، ولأن أغلب هذه الإصابات تحدث بين العمال الفلسطينيين وليس عند نظرائهم الإسرائيليين، إذ لا يعقل أن يكون هناك 21 مفتش عمل مخصصين للمراقبة على 13 ألف منشأة وورشة بناء،

فإن هناك احتمال حدوث زيارة تفتيشية اعتيادية لورشة البناء الواحدة مرة كل سنتين ونصف السنة إلى ثلاث سنوات.

رابعا- الحقوق المالية:

في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وأزمة الميزانية التي تعيشها السلطة الفلسطينية، والقيود التي يفرضها الاحتلال، فإن العمل في إسرائيل والمستوطنات هو خيار رئيسي لآلاف العمال الفلسطينيين، ومع ارتفاع أعدادهم وارتفاع حجم مبالغ الاستقطاعات التي تمت وتتم على أجورهم، بات من الملح متابعة هذه الحقوق واستردادها وفقا لأحكام المادة السابعة من البروتوكول الاقتصادي الذي يلزم السلطات الإسرائيلية بتحويل هذه المبالغ لمصلحة الحكومة الفلسطينية ومؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية أولا بأول، إلا أن السلطات الإسرائيلية مازالت تحتجز مليارات الشياكل التي تمثل حقوقا للعمال الفلسطينيين حتى بعد إنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي الإسرائيلية في نهاية العام، أضف إلى ذلك أن السلطات الإسرائيلية مازالت ترفض حتى الإفصاح عن قيمة هذه المبالغ أو حتى مستحقيها.

وعلاوة على ذلك مواصلة السلطات الإسرائيلية حجز الحقوق المالية للعمال الفلسطينية ورفضها الإفصاح عنها، فقد قامت دائرة المدفوعات الإسرائيلية مؤخرا بتاريخ (2019/1/1) بإيقاف جباية بدل رسوم الإجازة المرضية من أصحاب الأعمال الإسرائيليين، وكذلك الإجازة السنوية (الحوفش) تم إيقافها بتاريخ (2017/1/1)، وكذلك بدل النقاهة والاستجمام لمصلحة العمال الفلسطينيين، مما يشكل انتهاكا آخر لحقوق العمال الفلسطينيين.

ومن أبرز الانتهاكات الإسرائيلية:

1. تجاهل إسرائيل النتائج والتوصيات الواردة في تقارير منظمتى العمل الدولية والعربية.. وغيرهما من المؤسسات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية.

2. تهرب الجانب الإسرائيلي من الالتزام بالاتفاقيات والمعايير الدولية المتعلقة بالتشغيل والتعامل مع العمال الفلسطينيين.

3. مماطلة الجانب الإسرائيلي فى تفعيل اللجنة الاقتصادية المشتركة المنبثقة عن بروتوكول باريس الاقتصادي.

4. عدم قيام السلطات الإسرائيلية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل عبور العمال الفلسطينيين إلا من خلال الحواجز الإسرائيلية، وذلك بالعمل على توسعتها وتسهيل الإجراءات فيها.

5. تنكر السلطات الإسرائيلية من الالتزام بوضع آلية مشتركة مع وزارة العمل الفلسطينية بخصوص معايير منح تصاريح العمل وتوزيعها على العمال

6. الجانب الإسرائيلي يرفض التعاون في تقديم المعلومات الحقيقية والدقيقة حول الحقوق المالية للعمال الفلسطينيين، والتعهد بتحويلها للجهات الفلسطينية المختصة.

الخلاصة:

تعمل سلطات الاحتلال وعصابات المستوطنين على ترسيخ احتلالها الأرض الفلسطينية من خلال سلسلة من السياسات والإجراءات المغلفة بعشرات القوانين والأنظمة والقرارات الحكومية العنصرية، والتي تهدف في مجملها إلى إفراغ الأرض الفلسطينية، وتهجير سكانها، وإقامة المستوطنات عليها لغلاة المستوطنين المتطرفين، بحيث لا يبقى على أرض الواقع مجال لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

فسياسة تهويد القدس، وتغيير طابعها العربي، وعزلها كليا عن محيطها العربي، تقف على رأس أولويات حكومة الاحتلال، وهي تمثل الهدف الأول لمصادرة الأراضي، وهدم المباني وتقسيم الحرم القدسي الشريف، وبناء آلاف الوحدات السكنية للمستوطنين.. وفي الوقت نفسه تعزل سلطات الاحتلال الأغوار الفلسطينية وتسيطر كليا على داخل الجدار العنصري والمناطق المسماة (ج)، وتقطع المناطق الفلسطينية بعشرات الحواجز ونقاط التفتيش، مما أوجد معازل فلسطينية غير متصلة تحول دون وصول آلاف الفلسطينيين إلى المرافق التعليمية والصحية ومناطق العمل.. وليس هذا فحسب، فالاحتلال يواصل إغلاق قطاع غزة، مما جعل الحياة فيه غير ممكنة، فلا كهرباء ولا مياه صالحة للشرب ولا أمن غذائي ولا مجال للعمل والاستثمار ولا حتى الخروج للدراسة والعلاج.

لقد دمر الاحتلال آفاق التنمية، وحاصر الاقتصاد الفلسطيني ورفع معدلات البطالة والفقر، وحصر مجالات الحركة للأفراد والبضائع، ومنع الاستثمار، وسياسات الاحتلال وإجراءاته العنصرية تتعاظم وتزداد بشكل يومي مستخدمة إرادة القوة مقابل قوة الإرادة لأصحاب الحق الفلسطينيين، والشعب العربي الفلسطيني سيظل صامدا فوق أرضه وفي حالة اشتباك يومي مع المحتل وعصاباته حتى تحقيق حلمه في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

المراجع:

- منظمة التحرير الفلسطينية - مركز عبد اللّه الحوراني.
- هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.
- وزارة العمل الفلسطينية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

القسم الثاني

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في في الأراضي المحتلة - جنوب لبنان عام 2018

• لا شك أن احتلال إسرائيل أراضي لبنانية هى: مزارع شبعا وتلال كفر شوبا تؤثر سلبا على استثمار هذه الأراضي التي تتمتع بميزات طبيعية وجغرافية ومائية، مما يؤثر بالتالي على أوضاع أصحاب الأعمال والعمل في تلك المناطق المحتلة.

• تبلغ مساحة مزارع شبعا (200) كلم (طول 25 كلم وعرض 8 كلم)، وتمتاز بمزروعاتها الغنية وفقا للتنوع المناخي في المزارع، كالحبوب بمختلف أنواعها والأشجار المثمرة والخضروات والبقوليات وغابات الأشجار المُعمرة من السنديان والملول والبطم والزعرور، علاوة على المراعي ومعاصر الزيتون والدبس، بالإضافة إلى آثارها التاريخية كالمغاور والآبار والنواويس.

• إن الاحتلال الإسرائيلي لتلك المنطقة يحول دون استثمار أصحاب الأرض أملاكهم وأرزاقهم كزراعتها وجني المحاصيل، واستثمار معاصر الزيتون والدبس أو إنشاء مصانع توفر فرصا للأيدى العاملة.

• إن الفترة الطويلة لهذا الاحتلال، لم تسمح للمراجع المختصة بإعداد دراسات جدوى اقتصادية لاستثمار هذه الأراضي من خلال مشاريع تنموية: زراعية وصناعية أو حتى سياحية، يمكن ترجمتها إلى أرقام وعوائد مالية.

إن أوضاع العمالة في الجنوب تتأثر بشكل مباشر وسلبي بالاعتداءات الإسرائيلية والتهديدات الدائمة بالاجتياح، حيث تعطل النمو، وتؤثر على بناء المصانع والمؤسسات، وتجعل أصحاب الأعمال والعُمال فى حالة قلق دائم، وتعطل حركة المصانع وتؤثر على إنتاجيتها، وهذه المناطق مازالت تعاني الاحتلال والألغام والقنابل العنقودية المقدرة بمليوني قنبلة عنقودية محرمة دوليا وغيرها وهذه القنابل المنتشرة على مساحات واسعة من الجنوب تحصد سنويا عشرات الضحايا من المدنيين والمزارعين، وتعطل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، مما يؤثر سلبا على القطاع الزراعي في المنطقة.

وتتلخص حالة العمالة على النحو التالى:

يشكل العاملون في المنطقة الحدودية نحو 29٪ من مجموع السكان المقيمين، ومتوسط الأعمار يصل إلى 39 عاماً ويرتفع في بعض المناطق ليصل إلى 43 عاما.

يشكل العاملون الذين هم فى مستوى ابتدائي وما دون نسبة 42٪ من مجموع القوى العاملة الفعلية؛ ويعود السبب فى المستويات التعليمية الدنيا إلى كثافة التسرب المدرسي خلال فترة الاحتلال، وكذلك التجنيد الإجباري الذي خضع له أغلبية الشباب في تلك المنطقة، أما الجامعيون فيمثلون 11٪ من مجموع العاملين، والمهنيون يمثلون 8٪.

أما علاقة العمل بصلة القرابة فنجد أن 73٪ من الأميين على صلة قرابة بصاحب عملهم، في حين أنها تنخفض إلى 28٪ عند الذين هم فى مستوى جامعي.

ومن حيث الاستخدام على مستوى القطاعات، نجد أن:

- القطاع الخاص يستوعب 46٪ من العمالة.
- القطاع غير المنظم يستوعب 36٪ من العمالة.
- القطاع العام يشكل 17٪ من العمالة.
- القطاع المختلط (رأسمال خاص وعام) يمثل 0.3٪ من العمالة.

العاملون في القطاع الخاص:

يشكل الزراعيون والعمال المهرة في الصيد والزراعة نسبة 25٪.

- 17٪ هم أُجراء في المكاتب والمنشآت الاقتصادية والخاصة.
- 9٪ سائقو وسائل النقل والآلات.
- 8٪ حرفيون وعُمال المناجم.

• العاملون في القطاع العام يتوزعون وفقا لما يلي:

- 39٪ مدرسون رسميون.
- 15٪ عسكريون.
- 12٪ عاملون في الخدمات غير المباشرة.
- 9٪ موظفون في الإدارات العامة والبلديات.

• العاملون في القطاع غير المنظم يتوزعون وفقا لما يلي:

- 28٪ حرفيون وعُمال بناء.
- 15٪ مزارعون وعُمال مهرة في الزراعة والصيد.
- 13٪ أجراء في مكاتب المنشآت الاقتصادية.
- 8٪ سائقو وسائل النقل والآلات.

ويعتبر 5٪ من القوى العاملة الفعلية هم أصحاب حيازات أو مؤسسات حرفية تستخدم أقل من 10 أشخاص و4٪ هم أجراء و5٪ هم أفراد الأسر الذين يساعدون ذويهم في الأعمال الزراعية.

ديمومة العمل:

إن نسبة 55٪ من مجموع العاملين يمارسون عملا بدوام كامل، كما أن الذين لديهم عمل موسمي أو متقطع أو ظرفي تبلغ نسبتهم 41٪ من مجموع العاملين، وتعتبر هذه النسبة أساس البطالة الموسمية المنتشرة في هذه المنطقة، ويبلغ عدد ساعات العمل الأسبوعية نحو 41 ساعة،

وأدنى المداخيل هى تلك التي تعود إلى الفئة العمرية الشبابية من 29 سنة وما دون، حيث يتراوح متوسط الدخل الشهري للعاملين بدوام كامل فى هذه الفئة العُمرية بين 120 و230 دولارًا أمريكيًا شهريًا.

البطالة:

تشكل البطالة نسبة 10.4٪ إلى 15.5٪، وذلك حسب الأعمال والأنشطة في كل منطقة، وحسب توتر الأوضاع الأمنية أو هدوئها.

وتشكل معدلات البطالة عند النساء نحو 20٪.

وأسباب البطالة في تلك المنطقة تعود إلى:

أولا: الأوضاع الأمنية المتوترة.

ثانيا: الصرف من العمل.

ثالثا: غلق المؤسسات بسبب ظرف اقتصادي رديء.

رابعا: النزاع مع أصحاب الأعمال.

خامسا: ظروف عمل صعبة وغير لائقة.

سادسا: تدني مستوى الأجور.

سابعا: أسباب صحية وعائلية وغير مستقرة أدت إلى البطالة.

ولابد أن الظروف المعيشية الصعبة، وانعدام الحياة الطبيعية في القرى، وعدم توافر البنية التحتية الملائمة للعمل؛ تؤثر وبشكل متوازٍ على أصحاب الأعمال والعمال على حد سواء، وأهم المشاكل التي تعانيها المنطقة هي:

- صعوبة التنقل بين القرى بسبب انعدام التنقل الداخلي وبسبب الحُفر الموجودة في الطرقات.
- انقطاع شبه دائم للمياه.

- تقنين كهربائي صعب للغاية .
- عدم وجود تصريف للمنتجات الزراعية، خاصة زيت الزيتون.
- عدم توافر الطرق الزراعية.
- عدم فرز الأراضي لتحديد ملكية العقارات الخاصة.
- تدني مستوى المدرسة الرسمية.
- عدم وجود المستشفيات والمستوصفات وعيادات الأطباء بشكل كاف.

وبالإضافة إلى ما ذكرناه في المقدمة، يعتبر الخوف الدائم من الاعتداءات الإسرائيلية سببا رئيسيا يؤدي إلى تعطيل كل الحياة في المناطق الحدودية المحتلة،

القسم الثالث

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة لعام 2018

على الرغم من حملات الاستنكار لما يجري داخل الأراضي العربية السورية، تتحدى إسرائيل بازدراء المجتمع الدولي منتهكة جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها.

وفى ضوء ما يتوافر لدينا من معلومات وبيانات حديثة يمكن التعرض لأوضاع العمال وأصحاب الأعمال والمواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة خلال عام 2018، وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية فى حقهم رغم الظروف الصعبة والأوضاع الراهنة والخطيرة التي تشهدها سوريا بشكل عام، وذلك على النحو التالي:

أولا- السياق السياسي.. واقع الاحتلال وآفاق عملية السلام:

الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الجولان العربية السورية المحتلة خلال الفترة من أيار/ مايو 2015 وحتى تاريخه:

لطالما وُصفت الممارسات الإسرائيلية بالعدائية المطلقة؛ لانتمائها إلى جملة من الممارسات العنصرية التعسفية التي تنفذها سلطات الاحتلال بحق أبناء الجولان العربية السورية المحتلة منذ عام 1967، والتي تتعارض مع القوانين والشرائع الدولية ، إذ تعتبر خرقا سافرا لقواعد القانون الدولي الإنساني، المتمثلة فى اتفاقيات جنيف الأربع الموقعة في الثاني عشر من آب عام 1949 واتفاقية لاهاي 1907 ، وميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومختلف القرارات والإعلانات والمواثيق والشرائع والاتفاقيات الدولية، خاصة ميثاق منظمة العمل الدولية، وإعلان فيلادلفيا، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949المتعلقة بحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، واتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و 1907، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

وفى كل مرة، يطلب المجتمع الدولي أن تكف إسرائيل عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان السورية، وأن تكف عن إقامة المستوطنات، وعن فرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة.

ثانيا- الممارسات الإسرائيلية ضد العمال وأصحاب الأعمال وبقية المواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة:

إن الكيان الصهيونى الإسرائيلى ومنذ اليوم الأول للاحتلال عام 1967 يمارس سياسة قمعية تعسفية ضد العمال، كما هو الحال بالنسبة لسائر القطاعات الاجتماعية الأخرى.

إذ إن سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربية السورية المحتلة حاربت العمال العرب السوريين الذين يعملون في المعامل والمصانع وأعمال البناء ، وذلك عن طريق رئيس وأعضاء المجالس المحلية المشبوهة الذين يتم تعيينهم من قبل تلك السلطات في كل قرية، خاصة العمال الذين يقاومون الاحتلال ، بعكس الذين يتعاونون مع سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ومؤسساته.

وتشمل هذه السياسة القمعية العدوانية عدة مجالات، نذكر منها:

1- مجال الثقافة والتربية والتعليم:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتدمير آثار الجولان العربية السورية المحتلة لتزييف الحقائق الأثرية والتاريخية في محاولة لإخفاء و طمس الهوية العربية للجولان المحتلة وتهويدها.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية، وفرض التعليم باللغة العبرية، وإجبار الطلاب على تعلم مادتي (مدنيات إسرائيلية والتراث الدرزي) اللتين لا تمتان بصلة لتاريخ وحضارة الشعب العربي بهدف قطع أواصر الانتماء إلى العروبة والإسلام وتكريس الطائفية والاضطهاد القومي، وذلك للنيل من الشخصية الوطنية والقومية لأهلنا في الجولان وتوسيع سياسة إسرائيل العدوانية.
- تعمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي تعيين مدرسين غير مؤهلين لتنفيذ سياستها التعليمية في حين أنها ترفض قبول تعيين المدرسين الأكفاء من خريجي الجامعات السورية المؤهلين تأهيلا علميا عاليا.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتسريح وإنهاء عقود المدرسين العرب السوريين الذين يدرسون التاريخ والأدب العربي لإذكاء الشعور القومي في نفوس الطلاب.. وكل ذلك بهدف السيطرة علي سير العملية التربوية والتعليمية والتأثير الموجه على الانتماء القومي للوطن الأم سوريا.
- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بعرقلة قدوم أبناء الجولان

العربية السورية المحتلة إلى الوطن الأم لمتابعة دراستهم الجامعية، وتضع العراقيل أمام أبناء الجولان العربية السورية المحتلة المتخرجين فى الجامعة بالوطن الأم فى أثناء عودتهم إلى قراهم وممارستهم التخصصات التي درسوها وتخرجوا فيها.

2- مجال التواصل مع الوطن الأم:

التضييق على المواطنين العرب السوريين بغية عزلهم عن محيطهم العربي وانتمائهم إلى وطنهم الأم سوريا من خلال الممارسات التالية:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بممارسات مختلفة ضد العمال والفلاحين والأطباء وتمنعهم من الذهاب إلى الوطن الأم للمشاركة في المؤتمرات النقابية والعلمية.
- كما تقوم بمنع المتزوجين والمتزوجات من أبناء الجولان المحتلة الذين درسوا في الوطن من العودة إلى قراهم في الجولان المحتلة وتمنع المتزوجات في الجولان المحتلة من زيارة أهلهم في الوطن الأم.
- محاكمة الوطنيين مـــن أبنـــاء الجـــولان المحتلة الذين سبق أن زاروا الوطن الأم بتهمة (زيارة دولة عدوة).
- منع أبناء الجولان العربية السورية المحتلة من العبور من وإلى الوطن الأم عبر معبر القنيطرة من خلال تقديم الكيان الصهيوني الإسرائيلي الدعم الكامل للعصابات الإرهابية المسلحة للاستمرار فى السيطرة على معبر القنيطرة.

3- مجال الصحة:

تعاني القرى العربية الخمس المحتلة نقصًا حادًا في المراكز الصحية والعيادات الطبية وعدم وجود مستشفى يخدم أبناء تلك القرى، حيث إن إجراء أي عملية ولو كانت بسيطة سيضطر المواطن للذهاب إلى المدن الداخلية كالناصرة أو صفد أو القدس، مما يكبده نفقات باهظة جراء ذلك، وتستمر المعاناة في هذا الاتجاه بسبب نقص مراكز الإسعافات الأولية ونقص عدد الأطباء والعيادات الطبية المتخصصة، مع العلم أن المواطن في الجولان المحتلة يخضع لضريبة صندوق المرضى وضريبة المستشفيات والمراكز الصحية التي لا وجود لها أساسا في قرى الجولان المحتلة، وتضع سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي العقبات أمام المواطنين في افتتاح المختبرات وبعض العيادات التخصصية الطبية بهدف ربط المواطنين السوريين بفلسطين المحتلة وإخضاعهم والنيل من صمودهم.

4- مجال الأسرى والمعتقلين:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي باعتقال المواطنين في الجولان المحتلة بتهم غير صحيحة وتحت ذرائع مختلفة مثل: (عدم التقيد بالتعليمات - رفض المشاركة في مظاهرة ضد نظام الحكم في سوريا – إعطاء معلومات لدولة معادية - الاتصال مع عملاء... إلخ).
- كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بإجراء التجارب الطبية على المعتقلين العرب وإهمالهم صحيا، وتعتبرهم إرهابيين - مجرمين وليسوا معتقلين، وتمارس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحق الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان المحتلة لإرغامهم على الاعتراف بما لم يرتكبوه.. ومن الأساليب المستخدمة حقن أجساد الأسرى (بفيروسات) مرضية قد تودي بحياتهم أو تصيبهم بأمراض مستعصية وعاهات دائمة، ناهيك عن الصعوبات والعقبات التي تفرضها سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على أهالي الأسرى عند زيارتهم أبنائهم في سجون العدو الإسرائيلي والبعيدة عن أماكن إقامتهم.

5- مجال حقول الألغام ودفن النفايات النووية في الجولان العربية السورية المحتلة:

- تستمر سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي فى زرع وتجديد حقول الألغام في الجولان العربية السورية المحتلة، حيث يتراوح عددها بين نحو 2 و 3 ملايين لغم، مما أودى بحياة الكثير من المواطنين الأبرياء في الجولان المحتلة، وقد بلغ عدد الضحايا من الألغام الإسرائيلية في الجولان المحتلة "532" مصابا، منهم "202" شهيد و "329" إعاقة دائمة، معظمهم من الأطفال، وتقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الآونة الأخيرة بإنتاج ألغام متحركة تنتقل عبر الرياح والأمطار، وقسم آخر يتم التحكم فيه عن بعد بهدف إثارة الرعب لدى السكان العرب السوريين لإرغامهم على النزوح من قراهم وأراضيهم وتركها تحت رحمة المستوطنين وقوات الاحتلال.
- قامت قوات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بدفن كميات كبيرة من النفايات النووية نحو (20) موقعًا على أراضي الجولان المحتلة منها (نشبة المقبلة - قصر شبيب - بركة مرج المن... إلخ)، كما قامت بتلغيم خط وقف إطلاق النار في الجولان المحتلة بألغام نووية تكتيكية ونيترونية ومواد مشعة وأخرى قابلة للانفجار وأطلقت عليها اسم (قلاع داوود)، مما أدى إلى تفشي أمراض السرطان بين السكان هناك بسبب إفرازات (انبعاثات) النفايات النووية المدفونة.
- أكدت تحاليل التربة في قرى الجولان المحتلة احتواءها على كمية كبيرة من الإشعاعات الذرية وعلى كمية كبيرة من (الرونفين) الإشعاعي الذي تستخدمه إسرائيل كمخصبات زراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب هذا الملوث إلى المياه الجوفية بهدف

تسميم المواطنين العرب السوريين هناك.

6- مجال استغلال ثروات الجولان:

- يعادل متوسط المردود الإجمالي للصناعة الإسرائيلية في الجولان السورية المحتلة ما يقارب الـ"8" ملايين دولار ، والزراعة ما يزيد على المليار دولار سنويا، وكذلك السياحة، حيث يزيد عدد زوار الجولان على أكثر من "2" مليون زائر في السنة إلى المراكز الرياضية ومراكز التزلج في سفوح جبل الشيخ ومسابح المياه الكبريتية في حمامات الحمة السورية وعشرات المطاعم والفنادق، منها المطعم التايلاندي الضخم وحديقة التماسيح الأمريكية وفنادق هوارد وجونسون، ومصانع أجبان وألبان الجولان في كتسرين ومنشآت شركتي "كور وتل دور" وشركة "إيدن سبرنجر" للمياه المعدنية، وعشرات المعامل الصناعية والمنشآت المخصصة لإنتاج التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات البلاستيكية والكيميائية والغذائية والإسمنتية والفولاذية والبترولية، والدباغة والصناعات المعدنية والعسكرية، بالإضافة إلى معاصر الفواكه والزيتون ومراكز التقنية (التكنولوجيا) الصناعية والزراعية، ومصانع الأخشاب والمياه المعبأة والطواحين والأقمشة والصناعات الورقية ووسائل التعليم والإيضاح، إلى جانب التوسع في مزارع الأبقار وتربيتها للألبان واللحوم، ومزارع البطاطا والفواكه وغيرها، وقد بعث ذلك كله النشاط في الحركة السياحية نحو الجولان العربية السورية المحتلة.
- قيام وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية باستغلال الأزمة في سوريا واستئناف مسيرة التنقيب عن النفط والمعادن والغاز والآثار في أراضٍ تعود ملكيتها للمواطنين السوريين الذين أبعدوا عن قراهم وأراضيهم من خلال قيام سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتزوير وثائق امتلاك، معتبرة أن ملكية تلك الأراضي تعود إلى يهود منذ ما قبل الاحتلال، حيث باشرت آليات شركة (جيني إنيرجي) للطاقة والتي يملكها وزير البنى التحتية السابق (آفي إيتام) أعمال التنقيب، وصرح إيتام بأن إسرائيل فى حاجة إلى ما يقارب الـ 300 ألف برميل من النفط يومياً وسيعمل من خلال شركته على تأمين جزء من هذا الاحتياج من الجولان العربية السورية المحتلة.
- تركيز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على إقامة مشروع محطات لتوليد الكهرباء عن طريق استثمار حركة الرياح المستمرة فى إقامة وتوسيع مشروع حقل من التوربينات الهوائية فوق أراضي الجولان العربية السورية المحتلة.

- ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمدا بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية.

ثالثا- نسبة الضرائب والخصومات المفروضة على العمال العرب السوريين العاديين والعاملين في الزراعة من قبل سلطات الاحتلال وأنواع هذه الضرائب:

عمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي إلى انتهاج سياسة ضريبية لا طاقة للعرب السوريين في الجولان المحتلة على تحملها، حيث قامت بفرض ضريبة عمل على العمال السوريين تتراوح بين 7 و 35٪ من ناتج العمل اليومي أو الدائم مع عدم إعفائهم مما يسمى بضريبة الدخل والتي تبلغ نحو "25٪" من صافي الناتج، بحيث بلغت نسبة الضريبة على قوة العمل نحو "55٪" من الناتج العام وضريبة بنسبة 30٪ على المتعهدين، وعلى البرادات ومعارض التفاح بنسبة تقدر حسب الأرباح التي تقدم لضريبة الدخل ، مما دفع العمال السوريين للعمل وفق ما عرف بنظام العمل الإضافي لمدة ثلاث ساعات عمل متواصلة ، حيث إن مثيلهم من العمال اليهود يعملون ست ساعات ونصف الساعة يوميا ولا تفرض عليهم الضرائب التي أشرنا إليها سابقا، والتي تشكل نهبا سافرا لأموال المواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة, ونسب الضرائب مزاجية، حيث تسمح سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي للمواطنين السوريين بفتح مصانع خفيفة كالأدوات المنزلية والمنظفات والصابون والأعمال الزراعية الأخرى وتفرض عليها ضرائب باهظة.

كما تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحديد القرى، حيث وضع العدو مؤخرا حزاما تنظيميا لقرى الجولان المأهولة، ومنعت أي مواطن من البناء خارج هذا الحزام، ولا تعطى رخصا للبناء إلا بموافقة المجلس المحلي المعين من قبلها بعد دفع رسوم وضرائب باهظة على كل رخصة.

كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ببيع عقارات وأملاك تابعة أصلا للمواطنين السوريين الذين رحلوا أو أبعدوا عن قراهم مثل قرى (جباتا الزيت – بانياس – زعورة – عين فيت - واسط)، واعدة من يستجيب لهذا العرض بمنحه رخص بناء وقروضا وتقديم أفضل الخدمات، والهدف الأساسي من ذلك إيجاد خلافات بينهم وبين جيرانهم العائدين حتما إلى أراضيهم وبيوتهم عند جلاء هذا الكيان المستعمر.

ومن الجدير بالذكر أن كل ما ورد من أنواع الضريبة مبوب في قانون الضريبة العام، إلا أنه يزيد على ذلك القانون بنسبة تصل إلى "25٪"، باعتبار أن المواطن العربي السوري موجود في الجولان العربية السورية المحتلة، لاسيما العمال غير المشمولين بما يسمى الخدمة الإلزامية للمواطنين الإسرائيليين.

فى الوقت نفسه لا تشمل أبناء الجولان المحتلة المساعدات والمعونات المقدمة من الصناديق المالية العالمية والمحلية لما يسمى إسرائيليا (بسكان المناطق الحدودية)،

وهكذا يصبح الفرق شاسعا بين دخل المستوطن اليهودي ودخل العامل العربي السوري، أي أكثر من 70٪ مع الأخذ بعين الاعتبار أن المستوطن اليهودي معفي من الضريبة ولا يقوم بنفس الأعمال التى يقوم بها بل يجبر عليها المواطن السورى فى الجولان العربية السورية المحتلة.

رابعا- التأمين الاجتماعي والتعويضات والإجازات الصحية الممنوحة للعامل العربي مقارنة بالعامل الإسرائيلي:

- ترفض سلطات الكيان الصهيونى الإسرائيلى دفع أو تسليم تعويضات الاستشفاء للعمال المصابين بإصابات دائمة أو جزئية والذين يحتاجون لرعاية صحية خاصة بسبب إصابتهم فى أثناء العمل، باعتبارهم غير مشمولين بقانون التعويض، وبحجة أنهم تلقوا علاجا طبيا فى عيادات خاصة لأطباء من أبناء الجولان الذين تخرجوا فى الجامعات السورية.

خامسا- الأعمال التي يسمح للعمال العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة بمزاولتها:

وفق الإجراءات الإسرائيلية المعمول بها إزاء العمال العرب السوريين، فقد تم تصنيف هؤلاء العمال "عمالا من الدرجة الثالثة" بعد العمال اليهود والأجانب، وهذا التصنيف العنصري سمح لسلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي وجهات العمل المختلفة باستغلال قوة العمل (العامل السوري) في قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يستطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها، ومعظم تلك الأعمال مصنفة إسرائيليا بـ "الأعمال الشاقة والقذرة" مصطلح صهيوني عنصري وهي مخصصة للأقلية العربية، ومنها على سبيل المثال:

1. أعمال الحديد من عتالة وتصنيع وتركيب، لاسيما في الورش والمنشآت والمشاريع الخطرة.
2. أعمال الحفر اليدوي وتقطيع الصخور ونقلها إلى الأماكن التي يتعذر استخدام الآلات فيها.
3. العمل في مصانع الصباغة والدهانات والزيوت الصناعية وكذلك في مصانع مواد الغزل والتي معظمها يسبب الأمراض السرطانية.
4. العمل في التحصينات العسكرية القريبة أو المحاطة بحقول الألغام التي تكرر

انفجار بعضها مسببا وفيات بين العمال السوريين.

5. العمل في البناء، لاسيما في المستوطنات والمستعمرات الإسرائيلية، وهذا يشمل بالطبع المهن المختلفة (كهرباء – حدادة – نجارة – بلاط – دهان....إلخ)
6. العمل في مجال الميكانيكا العام وخدمات الآليات.

سادسا- في مجال مصادرة الأراضي وسرقة المياه والتضييق على الإنتاج الزراعي:

تستمر سياسة الضم الزاحف والاستيلاء على الأراضى والثروات الطبيعية فى الجولان المحتلة واستغلالها لمصلحة المحتلين، وقد تلازمت عمليات الاستغلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة من الجولان السورية مع عمليات مصادرة وسرقة المياه واستغلالها، وغالبية أراضي الجولان التى تم استغلالها من قبل سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلى خلال السنوات الماضية هى الأراضي الصالحة للزراعة والتى كان المواطنون العرب السوريون يزرعونها قبل عام 1967م.

واعتمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي عدة طرق لمصادرتها، من أبرزها:

- مصادرة أراضي النازحين واعتبارها ملكا للدولة بحجة غياب أصحابها ومصادرة أراضي المشاع التي يمتلكها السكان عامة ومثالها أراضي المشاع في قرية مسعدة.
- مصادرة الأراضي القريبة من خط وقف إطلاق النار وزرعها بالألغام.
- مصادرة الأراضي لإنشاء المعسكرات والمواقع العسكرية وشق الطرق في الأراضي البعيدة عن خط وقف إطلاق النار.
- مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والمرافق الزراعية والصناعية.
- تسييج الكثير من الأراضي بحجة وضعها تحت تصرف سلطة حماية الطبيعة (وتقدر المساحة الكلية لهذه الأراضي بنحو 100 ألف دونم).
- تواصل قوات العدو الإسرائيلي دفع معداتها الهندسية إلى الجولان العربية السورية المحتلة بالقرب من خط وقف إطلاق النار بهدف تجريف التربة ونقلها إلى داخل فلسطين المحتلة وتقوم باقتلاع الأشجار في المنطقة بين الشريط الشائك وخط وقف إطلاق النار.
- أما بالنسبة لمصادر المياه فإن سياسة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ماضية في حرمان المواطنين السوريين في القرى المحتلة من الاستفادة من مصادر المياه المتوافرة في تلك القرى، حيث إنها قامت بتدمير عدد كبير من السدود السطحية

والخزانات التي كان المواطنون السوريون قد أقاموها سابقا، فهي تمنعهم من حفر الآبار وبناء خزانات تجميع لمياه الأمطار والثلوج، كما تمنعهم من استغلال مياه بحيرة مسعدة، في الوقت الذي سرقت فيه مياهها عبر تحويل مياه البحيرة إلى المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتلة، في حين تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بحفر العديد من الآبار لمصلحة المستوطنات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية.

إن سلطات الكيان الصهيونى الإسرائيلى تتعمد خفض أسعار التفاح، وفرض رسوم وضرائب باهظة على نقله وتسويقه، وتسعى إلى عرقلة عملية استجراره إلى الوطن الأم بهدف الضغط على المزارعين وإلحاق الضرر بهم، مع الإشارة إلى أن محصول التفاح يعتبر المنتج الأساسى فى قرى الجولان السورية المحتلة.

سابعا- العدد الإجمالي للمستوطنات الإسرائيلية وعدد المستوطنات التي أقيمت مؤخرا على أرض الجولان العربية السورية المحتلة أو التي تم توسيعها:

تتزامن حملات التهويد والاستيطان الصهيونية المسعورة في عموم الأراضي العربية المحتلة، مع مباشرة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي العمل منذ فترة على تنفيذ مخطط استيطاني يتم بموجبه تشجيع وتكريس الاستيطان اليهودي في الأراضي السورية المحتلة في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة، على أن يتم إنشاء وبناء تسع مستوطنات جديدة تضاف إلى 32 مستوطنة قائمة هناك (مسجلة لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية)، وتوطين 200 عائلة يهودية كل عام في الجولان المحتلة.
ويجري البحث حاليا عن كيفية زيادة عدد المستوطنين في الجولان إلى 50 ألفا على المدى القريب، وإزالة كل الحواجز للوصول إلى هذا الهدف.
وقبل أربعة أعوام مضت ، وضمن خطة تعزيز "الاستيطان اليهودي" في الجولان، كانت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي قد أعلنت عن البدء في التوسع الاستيطاني فوق أراضٍ جديدة بمساحة 80 دونما في منطقة البطيحة جنوب الجولان المحتلة عند ملتقى الحدود الأردنية - السورية - الفلسطينية, من أجل بناء قرية سياحية في منطقة "تل الصيادين" على الساحل الشرقي لبحيرة طبريا في منطقة الكرسي من الأراضي السورية المحتلة.
وتشهد حملة الاستيطان الصهيونية الجائرة حاليا زخما كبيرا في البناء، لم تعهده منذ سنين طويلة، حيث سجلت مؤخرا ارتفاعا بنسبة تربو على 400 ٪ في شراء الشقق الاستيطانية بمرتفعات الجولان المحتلة.

والمحصلة أن عمليات التهويد الجائرة فوق أراضي الجولان المحتلة، وصلت إلى حدود إقامة (46) موقعا استيطانيا، ما بين مستعمرة، ونواة مستعمرة، وموقع استعماري من مستعمرات الناحال، والكيبوتسلت الزراعية الصناعية الجماعية، ومستعمرات الموشاف التعاونية، ومستعمرات المتدينين.

كما تشير معلومات إلى أن حكومة الكيان الصهيوني الإسرائيلي أقرت في أحد اجتماعاتها خطة استيطانية خماسية لتطوير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية غير المستخدمة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ستخصص للمزارعين اليهود في المنطقة، وتسعى سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي من خلال هذه الخطة الاستيطانية لتطوير الزراعة في الجولان، حيث سيتم افتتاح "750" منشأة زراعية استيطانية جديدة خلال السنوات الأربع المقبلة، وستقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بصرف نحو"400" مليون شيكل (115 مليون دولار أمريكي) على هذه الخطة التي تتعلق بمد شبكات المياه وإزالة الألغام بينها وبين أحد المواقع العبرية ، كما أنه سيتم في إطار هذه الخطة تأهيل نحو 30 ألف دونم للزراعة قرب التجمعات الاستيطانية الحالية في الجولان المحتلة مع إزالة بعض حقول الألغام في المنطقة منتشرة على مساحة تبلغ نحو"10" آلاف دونم، واستغلال هذا التوسع لإيجاد فرص عمل جديدة للمستوطنين وتشجيع السياحة والزراعة.

كما نقل الموقع عن رئيس مجلس مستوطنات الجولان (إيلى مالكا) قوله إن هذه الخطة ستتيح لهم استقبال مئات العائلات اليهودية الجديدة من الشباب الذين سيشكلون الجيل الثانى من مشروع الاستيطان الإسرائيلي فى الجولان المحتلة.

ثامنا- نسبة عمالة الأطفال العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة:

تركز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربية السورية المحتلة جهودها على استخدام عمالة الأطفال، وذلك لهدفين أساسيين:

(أ) رخص أجور الأطفال.

(ب) سلخ الأطفال عن مجتمعهم ومحاولة مزجهم في سوق العمل الرخيصة وهم صغار في السن بهدف استكمال مخطط التهويد والدمج، ولذلك ووفق معطيات رقمية وإحصائية متباعدة أجراها بعض المهتمين من أبناء الجولان المحتلة, **فقد بلغت نسبة عمالة الأطفال دون عمر السابعة عشرة ما يزيد على 60٪ من قوة العمل.**

وهذا بالطبع سبب تسربا كبيرا من المدارس الابتدائية والإعدادية، في حين بلغت نسبة التسرب من تلك المدارس ما يزيد على 20٪ ما يسبب تجهيلا كبيرا للأجيال.

ولذلك، فإن عمالة الأطفال كانت ومازالت أسلوبا ووسيلة احتلالية من أجل تجهيل

الأجيال العربية وقطع صلاتها بالمجتمع، وبالتالي بالوطن الأم, حيث جاء في إحصائية محلية أن نسبة الإجرام بين هؤلاء أي "العمال الأطفال" بلغت أرقاما قياسية أسهمت في نشر المخدرات استخداما وتجارة، وعملت على حرف المجتمع عن عاداته وتقاليده، وبات مجتمعا هجينا مؤلفا من حضارة مستمدة من الماضي وحضارة مشوهة مزورة مفروضة بحكم واقع الاحتلال وسياسة التهويد.

الجدير ذكره أن قانون سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي يمنع عمالة الأطفال بالنسبة لليهود إلا أنه يتجاهل ذلك بالنسبة للمجتمعات العربية عموما والمجتمع الجولاني خصوصا.

◘ ◘ ◘

عماد شريف